دراسة حول عمل الأطفال في القطاع الزراعيّ في الأردن
مُحافظة المَفرق ووادي الأردن (منطقة الأغوار)
للأردنيين والسّوريين

٢٠١٤

المحتوى

المختصرات والتعريفات ٦
١. الملخص التنفيذي والنتائج الرئيسة: ٩
٢. مقدمة: ١٢
٣. هدف الدراسة: ١٣
٤. المُحددات: ١٤
٥. نبذة عامة حول القطاع الزراعي في الاردن: ١٤
٦. نبذة عامة حول عمل الأطفال في تشريعات العمل الأردنية: ١٥
٧. التنظيم المؤسسي: ١٦
٨. موجز حول المناطق التي تم اختيارها: ١٧
١,٨. مُحافظة المَفرق: ١٨
٢,٨. وادي الأردن: ١٩
٣,٨. محافظة اربد: ١٩
٤,٨. محافظة البلقاء: ٢٠
٥,٨. الكرك: ٢٠
٩. تغطية ومنهجية جمع البيانات: ٢١
١,٩. منهجية الدراسة: ٢٢
٢,٩. آليّات وأدوات جمع البيانات: ٢٢
٣,٩. مراجعة مكتبية: ٢٢
٤,٩. البحث الميداني / التّقييم السّريع: ٢٢
١٠. نتائج تحليل الدراسة ٢٣
١,١٠. خصائص عامة للعينة المستهدفة بالدراسة: ٢٤
٢,١٠. حجم الأسرة ٢٨
٣,١٠. الخدمات المقدمة ٢٩
٤,١٠ التعليم ٣٠
٥,١٠ الدخل والأصول والخدمات المقدمة ٣٣
٦,١٠. العمل وعمل الأطفال ٣٧
٧,١٠ الصحة وسلامة الأطفال ٤٤
٨,١٠. الخدمات الصحية ٤٧
١١. التوصيات ٤٩

الجداول

جدول (1) تفاصيل تقارير تفتيش العمل ١٦
جدول (2) توزيع عمل الأطفال حسب الجنسية / وزارة العمل ١٧
جدول (3) التقييم السريع والمقابلات والمجموعات المركزة في المحافظة واللواء والمنطقة: ٢١
جدول (4) مناقشات المجموعات المركزة حسب المنطقة ٢٣
جدول (5) حجم العينة حسب الجنسية - أردنيون وسوريون ٢٤
جدول (6) الخصائص الرئيسية لعينة الدراسة ٢٤
جدول (7) الخصائص العامة للأطفال الذين شملتهم الدراسة ٢٥
جدول (8) الخصائص العامة للآباء والأمهات الذي شملتها الدراسة وعدد الأطفال العاملين في الأسرة ٢٧
جدول (9) مقدمي الخدمات الصحية للأسر حسب الجنسية ٣٠
جدول (10) المزايا المجانية أو العينية التي حصل عليها الأطفال العاملون ٣٥
جدول (11) ملكية الارض حسب الجنسية ٣٦
جدول (12) ملكية الاصول ٣٦
جدول (13) أسباب العمل لدى الأطفال حسب الجنسية والمنطقة ٣٨
جدول (14) نوع العمل الذي يقوم به الأطفال حسب الجنسية والنوع الاجتماعي ٤٠
جدول (15) صاحب قرار عمل الأطفال في الأسرة ٤٠
جدول (16) العوامل التي قد تمنع عمل الأطفال حسب الجنسية والمنطقة ٤٣
جدول (17) مستوى الارهاق للأطفال الناتج عن العمل بناءاً على إفادات الأطفال ٤٥
جدول (18) الخدمات الصحية المقدمة للأسر حسب الجنسية ٤٧
جدول (19) الخدمات الصحية التي تستلمها الأسر حسب الجنسية والمنطقة ٤٨

الأشكال

الشكل (1) عدد اللاجئين السّوريين حسب المحافظة..... ١٨
الشكل (2) عدد أعضاء الأسر حسب الجنسية ٢٨
الشكل (3) مدن المنشأ بالنسبة للاجئين السوريين ٢٩
الشكل (4) الأسر السورية حسب الظروف المعيشية (منزل، بيت مزرعة، خيمة) ٣٠
الشكل (5) مستوى تعليم الأطفال الأردنيين العاملين كنسبة مئوية من مجموع الأطفال الأردنيين ٣١
الشكل (6) مستوى تعليم الأطفال السّوريّين العاملين كنسبة مئوية من مجموع الأطفال السوريين ٣١
الشكل (7) الحضور الى المدرسة بالمقارنة مع المسافة ٣٢
الشكل (8) أسباب عدم الذهاب إلى المدرسة
..... ٣٣
الشكل (9) أسباب عدم الذهاب إلى المدرسة حسب الجنسية والمنطقة ٣٣
الشكل (10) نسبة الأسر التي تكسب دخل معين نسبة إلى دخل الطّفل العامل ٣٤
الشكل (١١) دخل الأسر النقدي مقارنة بخطي الفقر المدقع والمطل
..... ٣٥
الشكل (12) الدخل العيني للأطفال العاملين وآبائهم حسب الجنسية ٣٥
الشكل (13) وضع عمل الأباء ٣٧
الشكل (14) سبب عمل الأطفال من وجهة نظرهم ٣٨
الشكل (15) أعمار الأطفال العاملين الحالي حسب النوع الاجتماعي ٣٩
الشكل (16) من أفراد الأسرة الذي يستلم أجر الطّفل حسب النوع الاجتماعي والجنسية ٤١
الشكل (17) نسبة ساعات عمل الأطفال أسبوعياً حسب الجنسية ٤١
الشكل (18) نسبة الأباء والأطفال الذين عبروا عن رضائهم بالعمل حسب الجنسية ٤٢
الشكل (19) المخاطر الصحية حسب الجنسية والجنس كما يراها الأطفال العاملون ٤٤
الشكل (20) مدى العمل الذي يرهق الطّفل ٤٤
الشكل (21) نسبة ساعات عمل الأطفال العاملين أسبوعياً حسب درجة الارهاق ٤٥
الشكل (٢٢) نسبة الأطفال الذين أجابو بأنهم تعرضوا لإصابات في العمل مفصلة حسب الجنسية والمنطقة .. ٤٦
الشكل (23) نسبة الأطفال العاملين حسب طريقة معاملة ارباب العمل لهم ٤٧

المختصرات والتعريفات

المختصرات

اتّفاقيّة حقوق الطّفل	**(CRC)**
مسح عمل الأطفال	**(CLS)**
عمل الأطفال	**(CL)**
دائرة الاحصاءات العامة	**(DoS)**
مجموعات النقاش المركزة	**(GDs)**
منظمة الغذاء والدواء التابعة لهيئة الامم المتحدة	**(FAO)**
الحكومة الأردنية	**(GoJ)**
الناتج المحلي الاجمالي	**(GDP)**
مُنظمة العَمل الدولية	**(ILO)**
المُفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين	**(UNHCR)**
البرنامج الدولي للحد من عمل الأطفال	**(IPEC)**
وزارة الزراعة	**(MoA)**
وزارة التربية والتعليم	**(MoE)**
وزارة العمل	**(MoL)**
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	**(MoPIC)**
المجلس الوطني لشؤون الأسرة	**(NCFA)**
التّقييم السّريع	**(RA)**
الأمين العام	**(SG)**
الشروط المرجعية	**(ToR)**
الامم المتحدة	**(UN)**

التعريفات:

١. **الطّفل:** يُعرف الطّفل حسب اتّفاقيّة حقوق الطّفل (CRC) لعام 1989 المعنية بحقوق الانسان والأطفال في العالم بأنه: أي إنسان دون الـ 18 سنة من العمر[١]. وتتضمن اتّفاقيّة حقوق الطّفل (CRC) حق الحماية من الاستغلال الاقتصادي (بند ٣٢)، وحق التعليم (بند ٢٨)، وحقوق رئيسة أخرى للطّفل. كما تعد اتّفاقيّة حقوق الطّفل (CRC) اكثر الاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها عالميا. ويتوافر قاعدة لتعريف الفئات العمرية في الاتفاقيات الاخرى مثل اتّفاقيّة حظر اسوأ اشكال عمل الأطفال رقم 182 لعام ١٩٩٩.

٢. **عمل الأطفال:** تعنى اتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) رقم 138 لعام 1973 بأدنى عمر للالتحاق بالعمل، واتفاقية رقم 182 لعام 1999 بأسوأ اشكال عمل الأطفال. والاتفاقيتان مختصتان بالتركيز على عمل الأطفال، وتحديد العمر الأدنى للالتحاق بالعمل، وتعريف اسوأ اشكال عمل الأطفال. وتعرف مُنظمة العَمل الدولية (ILO) عمل الأطفال بذلك العمل الذي يجب على الطّفل عدم القيام به لصغر سنه، ولخطورته أو عدم مناسبته له[٢] ولو في حال وصوله الى أدنى حد من العمر القانوني للعمل. ويصفه البرنامج الدولي للحد من عمل الأطفال على انه يحرم الطّفل من طفولته وإمكاناته واحترامه، ويضر بتنميته الجسمية والعقلية.

٣. **اسوأ اشكال عمل الأطّفال**: شملت اتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) رقم 182 لعام ١٩٩٩ كافة الأطفال تحت سن الـ ١٨ (إناثاً وذكوراً) بالتناغم مع اتّفاقيّة حقوق الطّفل (CRC). كما أن مُنظمة العَمل الدولية (ILO) تنادي باتخاذ "اجراءات فورية وفعالة للمنع والحد من اسوأ اشكال عمل ألأطفال". وتعرّف الاتفاقية اسوأ اشكال عمل الأطفال الممنوعة لمن هم دون سن الـ 18 على النحو التالي:

- كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، كبيع الأطفال والاتجار بهم، وعبودية الدين، والقنانة، والعمل القسري أو الإجباري بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال من أجل استخدامهم في النزاعات المسلحة.
- استخدام الطفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدّعارة، أو لإنتاج أعمال إباحية، أو أداء عروض إباحية.
- استخدام الطفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعه، ولا سيّما إنتاج المخدرات بالشكل الذي حدد في المعاهدات الدولية ذات الصلة والاتجار بها.
- الأعمال التي يُرجّح أن تؤدّي بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تُزاول فيها إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي[٣].

٤. **خط الفقر المدقع**[٤]: يُعرّف خط الفقر المدقع وفق دراسات دائرة الاحصاءات العامة على أنه: مستوى الدخل أو الانفاق اللازم للفرد لتأمين الحاجات الغذائية الاساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية وبقائه حياً.

٥. **خط الفقر المطلق**[٥]: يُعرّف خط الفقر المطلق أو العام وفق دراسات دائرة الاحصاءات العامة على أنه مستوى الدخل أو الانفاق اللازم للفرد لتأمين الحاجات الغذائية والحاجات غير الغذائية الاساسية التي

[١] http://www.un.org/en/globalissues/briefingpapers/childlabour/intlconvs.shtml
[٢] http://www.un.org/en/globalissues/briefingpapers/childlabour/intlconvs.shtml
[٣] 5 ibid. p. 19
[٤] بالإشارة إلى تعريف دائرة الإحصاءات العامة – دراسة الفقر ٢٠١٠
[٥] بالإشارة إلى تعريف دائرة الإحصاءات العامة – دراسة الفقر ٢٠١٠

تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات، وكل ما يلزم للعيش بكرامة ويمكن المواطن الأردني من تلبية نشاطاته اليومية حسب الأعراف الاجتماعية السائدة ضمن عادات المجتمع وتقاليده.

٦. **وادي الأردن**: يُمثّل وادي الأردن بمنطقة منخفضة تفصل حدود الأردن الغربية، وهو جزء من الوادي المتصدع الكبير الذي يمتد جنوبا إلى شرق أفريقيا. ويقسم وادي الأردن الى عدة فروع متمايزة جغرافيا إبتداءً من الجزء الشمالي، ويسمى: بالأغوار الشمالية في محافظة اربد، والأغوار الوسطى في محافظة البلقاء، والأغوار الجنوبية في محافظة الكرك.

٧. **الاقارب من الدرجة الأولى**: هم أقارب بالدم، ومنهم الآباء والأخوة والأخوات والأبناء.

٨. **الاقارب من الدرجة الثانية**: هم أقارب بالدم، ومنهم الأجداد والأحفاد والعمات والأعمام وأولاد الأعمام والأخوال ونصف الاشقاء[٦].

[٦] http://www.bcbst.com/mpmanual/First_and_Second_Degree_Relative.htm

١. الملخص التنفيذي والنتائج الرئيسة:

تم إجراء تقييم سريع لعمل الأطفال الأردنيين والسّوريين في القطاع الزراعيّ في مُحافظة المَفرق، ووادي الأردن والذي يشمل محافظات إربد والبلقاء والكرك. وقد استهدف التّقييم طبيعة ونمط وتوزيع وديناميكية وأسباب عمل الأطفال في القطاع الزراعي بين الأردنيين واللاجئين السّوريين، بالإضافة الى التعرف على الخصائص الاقتصاديه والإجتماعية للأطفال العاملين وأسرهم من النواحي الصحية والسلامة والتعليم، وحقوق الأطفال العاملين، بالإضافة الى اقتراح خيارات على مستويات السياسات والتشريعات وإجراءات الحماية من اجل العمل على الحد من عمل الأطفال ضمن القطاع الزراعيّ الأردني.

تضمنت آليّات التّقييم السّريع المختلفة: جمع البيانات، ومراجعة الأبحاث والدراسات السكانية، والمقابلات الممنهجة وغير الممنهجة، ومناقشات المجموعات المركزة، ومصادر معلومات ميدانية. كما تم اتباع آليّة العينة المستهدفة، اضافة الى الاتصال والتواصل التفاعلي مع الأطفال العاملين وأسرهم ومسئولين من الحكومة ومزارعين ووكلاء العمال غير الرسميين وممثلي النقابات ومخبرين رئيسين وقادة مجتمعات محلية.

غطى التقييم السّريع 215 أسرة، بنسبة 48.8% من الأردنيين ٥١,٢% من السوريين، وتضمنت العينة بمجملها 583 شخصاً، منهم ٢١٥ والداً/ والدة، و٣٦٨ طفلاً، منهم 170 طفلاً اردنياً و١٩٨ طفلاً سورياً، وقد بلغت نسب الذكور العاملين والآباء ٨٦%، وبلغت نسبة الإناث العاملات والأمهات ١٤%.

أظهر التّقييم السّريع وجود 112 طفلاً ملتحقاً بالدراسة، بما نسبته ٣٠,٤% من كامل العينة. كما فاقت نسبة الأطفال السّوريين العاملين نسبة الأطفال العاملين الأردنيين بحوالي الضعف تقريبا؛ حيث كانت النسبتان ٥١% و١٨% بالترتيب، وشكلت نسبة الأطفال العاملين من الفئة العمرية ما بين 12 الى 17سنة ٨٢%، بتساوٍ ما بين فئة الأطفال الأردنيين وفئة الأطفال السّوريين. وشكلت نسبة الأطفال العاملين دون سن الـ 12 سنة ١٧,٩% بتفوق الحصة السورية التي بلغت نسبتها ١١,١% على الحصة الأردنية التي بلغت نسبتها ٦,٨% بالضعف تقريبا، وتبين أن النسبة في مُحافظة المَفرق والبالغة ١٠,٣% كانت أعلى من مثيلاتها في وادي الأردن والتي بلغت ٧,٦%، بينما وجد البحث أن من بين الأطفال العاملين البالغ عددهم 112 طفلاً، ٤٢ طفلاً يذهبون الى المدرسة من سكان مُحافظة المَفرق مقابل 70 طفلا من سكان وادي الأردن.

بلغ عدد الأطفال الإناث العاملات اللآتي يذهبن الى المدرسة 27 أنثى من أصل 110 إنثى شملهن التقييم، اي بنسبة الربع تقريبا، وهي أدنى من نسبة الأطفال الذكور التي بلغت ٣٣% (٨٥ من ٢٥٨).

لم تدل البراهين المبنية على مقابلات التّقييم السّريع ومناقشات المجموعات المركزة والاجتماعات والأعمال الميدانية بوضوح على وجود اسوأ اشكال عمل الأطفال في القطاع الزراعيّ في الأردن، لكن مناقشات المجموعات المركزة كشفت عن قلق بعض المشاركين والمشاركات إزاء اخطار المبيدات الحشرية أو المواد الخطرة الاخرى على الأطفال، في حين استبعد مشاركون آخرون هذه المخاطر؛ على اعتبار أن غلاء السماد الكيماوي يمنع المزارعين من إعطاء تلك المواد للأطفال للعمل بها. وبناء على المعطيات الأولية فقد تبين أن هنالك حاجة لدراسات اضافية معمقة للوقوف على صحة او عدم صحة هذا الخطر.

كما تعرف التّقييم السّريع الى خصائص أخرى رئيسة ومشتركه بين الأطفال العاملين في كل من مُحافظة المَفرق ووادي الأردن؛ حيث لوحظ أن احتمالية وجود أطفال عاملين لدى الوالدين الاقل تعليما تزداد، إذ تبين أن اكثر من ثلث آباء الأطفال العاملين أميين، كما تبين أن نسبة الامية بين السّوريين كانت أكثر منها بين الأردنين بحوالي الضعف، وكانت نسبة الآباء الحاصلين على تعليم اساسي أو اقل 77.3%، منهم 66% أردنيون، و88% سّوريون. ووجد ان فرصة ذهاب الأطفال العاملين الى المدرسة كانت اقل من نسبة الأطفال الاخرين، وأنه في حال التحاقهم بالمدرسة فإنهم يحصلون على تعليم أساسي فقط، حيث تبين أن 72% من الأطفال العاملين من الأردنيين أتموا التعليم الاساسي (١٢٢ من أصل ١٧٠)، وأن ٢٢% (٣٨ من ١٧٠) فقط

وصلوا الى الصفوف المدرسية المتقدمة (١١ و١٢)، مقارنة بنسبة ٦٤% (١٢٦ من اصل ١٩٨) من الأطفال العاملين من السوريين الذين اتموا التعليم الاساسي، وبنسبة ٩% (١٧ من ١٩٨) فقط ممن وصلوا الى الصفوف المدرسية العليا .

إضافة الى ذالك، وجد التّقييم السّريع أن الأطفال العاملين -على الاغلب- يشعرون بالارهاق والتعب، وأنهم يتعرضون الى مخاطر صحية او إصابات؛ حيث أفاد اكثر من نصف الأطفال العاملين (بنسبة ٥٥,٢%) بإحساسهم بالارهاق الشديد اثناء العمل، في مقابل ٥% فقط قالوا بعدم تأثير العمل عليهم[٧]. كما تبين ارتفاع نسبة الأطفال العاملين الذين أفادوا بتعرضهم للإرهاق في مُحافظة المَفرق (٦١%)، وزيادتها بشكل ملحوظ عن نسب الأطفال العاملين في منطقة وادي الأردن (٢٣%) والذين عبروا عن معاناتهم من نفس الأمر.

اما بالنسبة للاصابات، فقد أفاد ٢٢% من مجموع الأطفال بأنهم أصيبوا اثناء العمل، وقد تبين أن الاصابات التي سجلت في مُحافظة المَفرق كانت اكثر من تلك التي سجلت في وادي الأردن (١٣,٥% مقابل ٨,٧%). كما تبين أن اصابات الأطفال السّوريين فاقت اصابات الأطفال الأردنيين، علما بأن ٣٨,١% من الأطفال ذكروا بأن اصاباتهم لم تحتاج لرعاية طبية فورية، وأن ٣٦,٩% منهم أفاد بأن إصابته احتاجت لمعالجة طبية لكن بدون اقامة في المستشفى، وأن ٤,٨% منهم أفادوا بأنهم وبسبب إصاباتهم لن يتمكنوا من الاستمرار بالعمل.

وتبين من التّقييم السّريع وجود علاقة قوية بين عمل الأطفال والفقر، وقد أفاد الآباء أن الدخل يشكل عاملا أساسيا في عمل اطفالهم أو منعهم من العمل، ودعمت البيانات ذلك بعد مقارنة مستويات دخل الأسر التي شملها التقييم بخط الفقر[٨] خلال المسح الميداني؛ اذ وجد المسح ان ٧٠% من الأسر التي أدلت بقيم دخولها (تقريبا ١٤٢ اسرة من مجموع 206) يعيش افرادها تحت خط الفقر[٩]، وأن جميع الأسر تعيش فوق خط الفقر المدقع باستثناء اسرة واحدة تعيش حول مستوى الخط تقريبا.

تتضمن أهم توصيات التّقرير بيان الحاجة الى التركيز أكثر على عمل الأطفال في الأردن من خلال تصميم برامج خاصة لمعالجة هذا التحدي، وخاصة في ضوء ازدياده بوجود الطّفل السوري اللاجئ، وتبين الدراسة أهمية معالجة قضية عمل الأطفال كمُكَوّن رئيس ضمن الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وتدعيم حصول الأطفال العاملين على خدمات التعليم الرسمي وغير الرسمي، والدعم الاجتماعي والنفسي. وتؤكد على أهمية دعم وزارة العمل لتمكينها من التعامل مع هذا الحمل الاضافي من خلال زيادة الموارد البشرية المدربة فيها، والتركيز على دعم دور التفتيش، وزيادة الموارد المالية اللآزمه لتنفيذ مشاريع جديدة. كما بينت الدراسة مدى الحاجة الى سن تشريعات إضافية لحماية الطّفل العامل تشتمل على نظام داخلي ينظم العمل في القطاع الزراعيّ.

كما توصي الدراسة بقيام وزارة التعليم والتعليم بإعادة تعريف "المتسربين من مقاعد الدراسة" أو "الغائبين عنها لفترات طويلة"؛ اذ ان التعريف الحالي للمتسرب هو: "أي طالب يترك المدرسة في اية سنة دراسية ولا يسجل في السنة الدراسية التالية"[١٠]. وبذلك يعتبر اي طفل حضر الى مدرسته مدة اسابيع قليلة ضمن السنة الدراسية طالباً مُسجلاً حتى ولو لم ينجح. ويسمح حاليا لأي طالب من الصفوف (١-6) بالانتقال الى صف أعلى ثلاثة مرات حتى لو لم ينجح في الامتحانات[١١]. كما تبين بأن هناك حاجة الى دعم البرامج التدريبية والتعليم غير الرسمي والمهارات الفنية وخاصة في القطاعات التي يعمل فيها الأطفال مثل القطاع الزراعيّ، من اجل تمكينهم من دمج العمل مع الدراسة والحصول على فرصة للتقدم في حياتهم المهنية المستقبلية.

[٧] لم يتحقق البحث السريع من صحة أو دقة الإصابات والمخاطر التي ذكر الأطفال العاملون تعرضهم لها.
[٨] خط الفقر يحسب بناءً على النفقات، بينما هذا محسوب بناءُ على الدخل، لذلك فالمقارنة ذات دلالة. "دراسة الفقر عام ٢٠١٠" مبنية على "دراسة الدخل والمسح السكاني" ٢٠١٢.
[٩] لوحظ أنه لو توقف الأطفال عن العمل، ولم يتم تحقيق دخل إضافي للعائلة، تزداد نسبة العائلات التي تقع تحت خط الفقر.
[١٠] أي طالب ترك المدرسة خلال العام الدراسي ولم يلتحق بالعام القادم.
[١١] الترفيع الوجوبي.

كما أظهر العمل الميداني ضعف برامج الحد من عمل الأطفال في فترة الدراسة، مما يحتم إيلاء اهتمام اكبر لعمل الأطفال من خلال الاعلام وبرامج التوعية المجتمعية، وبناء نهج متكامل بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من اجل الحد من عمل الأطفال. وتشيد الدراسة بالاطار الوطني لعمل الأطفال[١٢]، مع ضرورة الإشارة إلى انه يخلو من تنفيذ خطط شاملة للتعامل مع جذور مشكلة عمل الأطفال. كما ظهرت الحاجة للعمل بشكل اكبر مع القطاع الخاص وخاصة المزارعين والنقابات العمالية من اجل إشراكهم بشكل اكبر في جهود الحد من عمل الأطفال، والحصول على مشاركة فعالة من القطاع الخاص للخروج بخطوات عملية تؤدي الى إيجاد نظام عمالي كفؤ وفعال.

[١٢] الإطار الوطني لعمل الأطفال وقد أعد بأشراف المجلس الوطني لحماية الأسرة وزارة العمل،و تم إقراره من قبل مجلس الوزراء وزراء الحكومة الأردنية في ٢٠١١/٨/٢٣ .

٢. مقدمة:

يبلغ عدد سكان الأردن حوالي ٦,٥ مليون نسمة[١٣] نصفهم يقطنون العاصمة عمان وأكثر من ٧٠% منهم تحت سن الـ ٣٠ سنة مما يتيح فرصة قيمة لزيادة الانتاجية ومسارعة نموها، ي وبذات الوقت يزداد الضغط على الموارد المحدودة أصلاً، وتنخفض القدرة على توليد وظائف للشباب الذين يشكلون نسبة عالية من المجتمع الأردني، حيث يشكل الأردنيون الواقعة أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ سنة ما نسبته ٢٢% من مجموع المواطنين[١٤].

ويملك الأردن أراضٍ زراعية محدودة، ويصنف كرابع أفقر دولة في العالم من ناحية الموارد المائية. وأما أهم صادرات الأردن فهي البوتاس والفوسفات. ويمثل قطاع الخدمات ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالي، ويوفر أكثر من ٧٥% من الوظائف[١٥]. وقد حافظت نسبة البطالة في الأردن على مستواها بمعدل ١٣% تقريبا في السنوات الاخيرة[١٦].

وقد صادق الأردن على اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطّفل عام 1991، وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 حول أدنى عمر للانخراط في العمل عام 1997، وعلى اتفاقية رقم 182 لأسوأ اشكال عمل الأطفال عام ٢٠٠٠[١٧]، ومن الجدير بالذكر أن المملكة الأردنية الهاشمية عملت جاهدة منذ المصادقة على تلك المواثيق على إنفاذها. وفي عام 2007 قام الأردن بأول مسح حول عمل الأطفال[١٨]، شمل 76046 شخصا من بينهم 24319طفلاً تراوحت أعمارهم بين ٥-١٧ سنة، من 14091 أسرة. وقدر المسح وجود 33190 طفلاً عاملاً على المستوى الوطني، وتبين أن من بين 1785596 طفلاً اردنياً تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ سنة عمل ما نسبته ١٩% فقط، وهي نسبة متدنية نسبيا، لكن التقارير رصدت في السنوات الاخيرة[١٩] تزايداً في عمل الأطفال والتي اضحت مؤخراً اكثر وضوحاً في ضوء التحديات الكبرى التي تواجه الأردن، وخاصة بما تعلق بوصول اللاجئين السّوريين، وزيادة العبء الاقتصادي، حيث نجم عن ذلك ازدياد عدد الأسر التي تحتاج الى ارسال اطفالها إلى العمل[٢٠].

التطورات الاخيرة

تأثر الأردن بتدفق اللاجئين السّوريين نتيجة الأوضاع الداخلية في سوريا، وقدر عدد اللاجئين السّوريين الذين دخلوا الأردن وقت إعداد هذه الدراسة بثلث كامل عدد اللاجئين السوريين[٢١] من بدء نشوء تلك الأوضاع، والذين قدر عددهم بحولي ٢ مليون لاجئ، وفي نهاية شهر تشرين الثّاني من عام 2013 تم تسجيل أكثر من 560000 لاجئ سوري[٢٢] من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، أي ما يمثل ١٠% من سكان الأردن تقريباً، وتتوقع المفوضية زيادة عدد اللاجئين السوريين في الأردن ليصل إلى حوالي 800000 لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠١٤. يتوقع أن يقطن منهم 600000 لاجئ في المناطق المدنية، بينما يستقر بقيتهم في المخيمات المخصصة لهم[٢٣].

---

[١٣] الملامح الديمغرافية للأردن http://www.escwa.un.org/popin/members/Jordan.pdf

[١٤] برنامج الأمم المتحدة الانمائي وثيقة مشروع تشغيل الشباب

[١٥] http://www.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/Prodoc-youthpov_jordan.pdf

[١٦] موقع UNDP http://www.undp.org/content/jordan/en/home/countryinfo/

[١٧] متوسط معدلات البطالة ١٢,٧ في المئة من ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٣ -
http://www.tradingeconomics.com/jordan/unemployment-rate

[١٨] الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، الاردن، ٢٠١١

[١٩] "الأطفال العاملين في المملكة الأردنية الهاشمية: نتائج مسح عام ٢٠٠٧ عمل الأطفال (CLS)". DOS بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي، ٢٠٠٧.

[٢٠] التقييم القطري الأردن - الأمم المتحدة، ٢٠١١

[٢١] وقد ذكر ذلك من قبل أسر الأطفال العاملين في اجتماعات ومناقشات مجموعة التركيز في كل من وادي الأردن والمفرق

[٢٢] خطة الاستجابة الأقليمية سوريا ٢٠١٤

[٢٣] UNHCR خطة الإستجابة الأقليمية (كانون أول – كانون ثاني)، التقرير المبدئي (تشرين ثاني ٢٠١٣)

وتتوقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن يصل عدد الأطفال السّوريين اللاجئين الى ٤٢٨٢٠٠ طفل، منهم ٢٦,٣% إناث و٢٧,٢% ذكور[٢٤]. ويقطن اللاجئون السّوريين ضمن المجتمعات الأردنية في المناطق المدنية والريفية وبالأخص في أربع محافظات[٢٥] هي: البلقاء بنسبة ٢٥%، وإربد بنسبة ٢٣%، والمَفرق بنسبة ٣٢%، والزرقاء بنسبة ٩%، مما أدى الى حدوث ضغوطات هائلة على الموارد الشحيحة أو النادرة أصلاً، وخاصة في المحافظات الشمالية. ويختار اللاجئ السوري في العادة السكن ضمن المناطق الفقيرة من أجل الاستفادة من انخفاض النفقات المعيشية بالرغم من تميز تلك المناطق بالفقر والبطالة مما يزيد العبء على تلك المجتمعات وعلى السلع الأساسية المدعومة. وقد بينت الدراسة التي قامت بها "ميرسي كور" مؤخرا[٢٦] أن كلفة المعيشة للأردنيين ازدادت، وأن فرص التوظيف قلت، مما ساهم في تعقيد الامور وتفاقم مخاطر عمل الأطفال، وانتشارها بين الأطفال الأردنيين والسّوريين.

ويجدر التنويه إلى أن عمل الأطفال كان أمراً شائعاً في سوريا قبل الأزمة ولجوئهم الى الأردن، وكانت دراسة منظمة العمل الدولية واليونيسيف[٢٧] سنة 2012 قدرت أن عمل الأطفال في سوريا بلغ 621000 طفل سوري أعمارهم تتراوح بين ١٠-١٧ سنة، وأن الأسباب الرئيسية لذلك كانت تعود إلى الفقر والتسرب من المدارس والظروف الاقتصادية الصعبة.

٣. هدف الدراسة:

تم التعاقد من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) من أجل القيام بتقييم سريع لعمل الأطفال في قطاع الزراعة في الأردن، وتوفير معلومات مفصلة حول ديناميكية وخصائص عمل الأطفال بين الأطفال الأردنيين والسّوريين في القطاع الزراعيّ في وادي الأردن (محافظات إربد والكرك والبلقاء[٢٨])، ثم تمت إضافة مُحافظة المَفرق للدراسة أيضاً. وتضمنت الدراسة وضع توصيات حول السياسات اللآزمه والداعمة لمواجهة موضوع عمل الأطفال على المستويين الوطني والإنساني، من حيث الاستجابة وتصميم مداخلات فعالة ومستدامة لمعالجة الأسباب والنتائج التي تنشأ جراء عمل الأطفال.

تتجزأ أهداف التّقييم الى **أهداف فرعية**، كما يلي:

١. الوقوف على طبيعة وحجم ونمطية وتوزيع وديناميكية وأسباب عمل الأطفال في القطاع الزراعيّ للأردنيين واللاجئين السّوريين في المناطق المستهدفة بالدراسة.
٢. وصف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين وأسرهم.
٣. التحقيق في آثار عمل الأطفال على الصحة والتعليم وحقوق الأطفال العاملين.
٤. التحقيق في مخاطر محددة قد تصيب الأطفال المنخرطين في نشاطات متعددة ضمن أعمال متعلقة بالقطاع الزراعيّ.
٥. التعرف على الفروقات بين النوعين الاجتماعيين لعمل الأطفال في الزراعة.
٦. التعرف على المبادرات الموجودة والاستراتيجيات قيد التنفيذ من قبل مختلف المنظمات التي تهدف الى الحد من عمل الأطفال في القطاع الزراعي، وكذلك الامر بالنسبة للسياسات والتشريعات والإجراءات الوقائية الاخرى التي تتعامل مع قضايا عمل الأطفال ومعالجتها، ووضع توصيات ملائمة لمعالجة عمل الأطفال في هذا القطاع.

---

[٢٤] UNHCR خطة الإستجابة الأقليمية http://www.unhcr.org/syriarrp6/docs/syria-rrp6-jordan-response-plan.pdf#A

[٢٥] موقع UNHCR - ١٠ كانون أول، ٢٠١٣ - http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107

[٢٦] "رصد التوترات في المجتمع المحلي في المفرق، والرمثا، الأردن، أيار ٢٠١٣" ، إستند الرصد على ٨ أسابيع من البحث الميداني في المفرق، والرمثا والذي أظهر بعض القضأيا الرئيسية التي تسبب التوتر بين الأردنيين والسوريين اللاجئين.

[٢٧] دراسة حول أسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا، المكتب الأقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية واليونيسيف (سوريا)، إذار ٢٠١٢ - صفحة ٦٢.

[٢٨] نظرا للتأخير في الحصول على الموافقات، تغيرت مناطق الدراسة مرتين.

٤. المُحددات:

واجه البحث محددات مختلفة تضمنت ما يلي:

١. تطلّب العمل على التّقييم السّريع لعمل الأطفال في القطاع الزراعيّ العمل في مناطق معزولة وغير مأهولة في بيئات قروية تشهد حركة تنقل كبيرة -وخاصة بين اللاّجئين السّوريين- ضمن القطاع الزراعيّ، ومن اجل التغلب على هذه الصعوبة تم توسع التّقييم السّريع ليشمل مناطق أخرى عبر الأردن، حيث تمت إضافة محافظة المفرق الى الدراسة.
٢. تعامل التّقييم السّريع وبُني على العمل مع الأطفال العاملين وأسرهم، وبذلك لم يتمكن من تحديد مدى انتشار ظاهرة عمل الأطفال في القطاع الزراعي في الأردن بشكل خاص.
٣. ظنت بعض العائلات خلال العمل الميداني بان الاستجابة الى أسئلة الاستبيان ستساعدهم في الحصول على تمويل أو مساعدات، وعلى سبيل المثال فقد توقفت عائلة عن الاستجابة حال علمها غياب المردود المباشر لمشاركتها
٤. لم يتم التحقق من صحة أو دقة الإصابات والمخاطر التي ذكر الأطفال العاملون تعرضهم لها أو تم ذكرها خلال مجموعات النقاش المركزة. وهنالك حاجة الى دراسة خاصة بالشراكه مع القطاع الصحي/ وزارة الصحة والقطاع الإجتماعي /الجمعيات والمؤسسات والدولية العاملة في هذا المجال.
٥. كان عدد الإناث اللآتي تمت مقابلاتهن أقل من عدد الذكور، مما تسبب في صعوبة المقارنة بين النوعين الاجتماعيين.
٦. تمت مقابلة معظم الأطفال بحضور آبائهم، مما منعهم من الاستجابة بشكل حر، ولذلك تمت الاستعانة بنهج التثليث[٢٩] للحصول على نتائج أكثر دقة.
٧. كان توقيت التّقييم السّريع عاملاً محدِّداً بسبب تأخره وبشكل متتالٍ تأثراً بتغير الموسم الزراعيّ، مما سبب بعض التأخير وتغيير الخطط المعنية بالمناطق المستهدفة من قبل التّقييم السّريع.

٥. نبذة عامة حول القطاع الزراعي في الاردن:

يعتبر الأردن من أكثر الدول التي تعاني من شح المياه في المنطقة والعالم، نظراً لمحدودية موارده الطبيعية، وتدني نسبة أراضيه الصالحة للزراعة والتي لا تزيد عن ٥% فقط [٣٠]. وتشمل المناطق الزراعية الرئيسة في الأردن: وادي الأردن، والمرتفعات مثل عجلون وإربد والصحراء الشرقية (مُحافظة المَفرق)[٣١]. كما أن زيادة الاستثمار الزراعي أدت الى زيادة في مساحة الأراضي الزراعيّة المروية أي من 80000 دونم (حوالي 3237.5 كيلومتر مربعاً) عام 2005 الى 870000 دونم (حوالي 3520.8 كيلومتر مربعاً) عام 2007 . ومع أن القطاع الزراعي لم ينمو بسرعة كنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى عبر السنين الماضية، لكنه ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بزيادة من ٢,٧% عام 1996 الى ٣,١% عام ٢٠١٢[٣٢]. وقد نما الانتاج

[٢٩] يستخدم مصطلح "التثليث" في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى استخدام اكثر من أسلوب بحثي في الدراسة بهدف التحقق من النتائج.

[٣٠] http://www.mop.gov.jo/arabic/pages.php?menu_id=200&local_type=0&local_id=0&local_details=0&localdetails1=0

[٣١] FAO http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/jordan/print1.stm

[٣٢] خطة وزارة الزراعة (٢٠١٣-٢٠١٦)و موقع وزارة الزراعة، ٢٠١٣

الزراعيّ بالأرقام المطلقة عبر هذه الفترة الزمنية ولا يزال يلعب دوراً مهماً في تقوية النسيج الاجتماعي والاقتصادي للأردن، وهو يوفر ما يقارب 5.6% فرصة عمل لمجموع القوى العاملة[٣٣].

وضحت الاجتماعات الاولية مع الشركاء الرئيسيين أهمية عقد مثل هذا التّقييم السّريع في مُحافظة المَفرق بالإضافة الى منطقة الأغوار حيث تكثر المزارع الكبيرة، وأهمية التركيز على اللاجئين السّوريين حيث يقطن فيها 180666لاجئ سوري وقد دعم عطوفة أمين عام وزارة الزراعة التوجه للتوسع في منطقة الدراسة ليضم مُحافظة المَفرق كما دعم ذلك تقرير الفاو (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)[٣٤]، حيث ذكر بأن قطاف الزيتون يمثل نشاطاً زراعياً يسيطرعليه العمال السّوريّون المهاجرون واللاجئون في مناطق الحدود السورية في الأردن، وكبار المزارعين[٣٥] الذين يوظفون عمال مياومة من أجل القيام بذلك، حيث إن معظم العمال الزراعيّين أو كلهم يتنقلون مع أسرهم في المحافظات حسب المواسم الزراعيّة وحسب الطلب على العمل الزراعيّ.

في ضوء هذه النمطية، تبنّى البحث نهجاً مرناً لاعتبار حركة العمال السّوريّين في المناطق المستهدفة بالدراسة. وتم البدء في تنفيذ التّقييم السّريع في مُحافظة المَفرق في شهر تشرين الثاني، ليتزامن مع موسم قطاف الزيتون، ثم في شهر كانون الاول في محافظات البلقاء وإربد والكرك بوادي الأردن حيث يبدأ الموسم الزراعيّ.

٦. نبذة عامة حول عمل الأطفال في تشريعات العمل الأردنية:

انضم الأردن الى منظمة العمل الدولية عام 1956، ووقع على اتّفاقيّة حقوق الطّفل (CRC) عام 1990، وصادق عليها عبر مرسوم ملكي عام 1999 مع بعض التحفظات على ثلاثة بنود (هي: ١٤، ٢٠، ٢١). وتم إصدار قانون المصادقة على اتّفاقيّة حقوق الطّفل (CRC) ونشر القانون في الجريدة الرسمية [٣٦] بتاريخ 16 تشرين اول من عام 2006. كما صادق الأردن على 24 اتفاقيةاً تابعاً لمنظمة العمل الدولية بما فيهم سبعة مواثيق تمثل المعايير الأساسية لحقوق الانسان في العمل، مثل: اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 حول تحديد أدنى عمر للانخراط في العمل، واتفاقية رقم 182 حول منع/ اتخاذ اجراءات فورية للتخلص من أسوأ أنواع أعمال الأطفال. بالإضافة الى المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتّفاقيّة حقوق الطّفل (CRC) حول الاتجار بالأطفال ودعارة الأطفال والتصوير الاباحي وتجنيد وإشراك الأطفال في النزاع المسلح..

1.6 قانون العمل رقم ٢١ عام ١٩٦٠:

يمثل قانون العمل رقم 21 لعام 1960 أول تشريع عملٍ متكامل يصدر في الأردن ويعالج قضية عمل الأطفال، إلا أنه لم يطبق في سياق شمولي، وبقي هذا القانون مُفعّلاً لغاية 1996 حيث استبدل بقانون رقم 8 عام 1996.

2.6 قانون العمل رقم ٨ لعام ١٩٩٦ وتعديلاته:

قدم قانون العمل رقم 8 نظرة شمولية عامة تفوق ما قدمه قانون رقم ٢١، حيث اشتمل على بنود جديدة تعنى بعمل الأطفال مثل تحديد عمر الطفل/ الحدث، حيث تم تعديل عمر الحدث من 13 سنة الى 17 سنة. وحدد القانون أدنى سن للعمل بـ 16 سنة (بند رقم ٧٣)، لكنه خلا من أية استثناءات من ناحية نوع العمل أو البيئة كما

[٣٣] نظرة عامة على قطاع الزراعة، MOPIC
http://www.mop.gov.jo/arabic/pages.php?menu_id=200&local_type=0&local_id=0&local_details=0&local_details1=0
[٣٤] منظمة الغذاء والدواء التابعة لهيئة الأمم المتحدة - تقييم أثر الأمن الغذائي وخطة الاستجابة للأزمة في سوريا على الدول المجاورة من مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا مارس ٢٠١٣.
[٣٥] وأيد ذلك من خلال مقابلة مع السيد عبد الله الزبن أحد كبار المزارعين المفرق.
[٣٦] الجريدة الرسمية رقم ٤٧٨٧

نص عليها الاتفاقية الدولي رقم 138 . مع أن البند 74 من قانون العمل يمنع عمل الطفل إن لم يكمل الـ 17 من العمر في الأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة كما نصت عليه التعليمات الخاصة التي أقرها وزير العمل. كما تم اصدار تعليمات خاصة سنة 1997 من قبل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨.

3.6 قانون العمل المؤقت رقم 51 لسنة ٢٠٠٢[٣٧] (الذي أصبح دائما بصدورالقانون المعدل رقم 11 لعام ٢٠٠٤):

رفع القانون المؤقت سن عمل الأطفال ضمن الوظائف الخطره من 17 سنة الى 18 سنة بحسب الاتفاقية الدولية رقم ١٣٨، لكنه لم يشمل الوظائف التي تمس السلوك والأخلاقيات وتؤثر سلبياً على صحة الطّفل المعنوية. وكانت التعديلات على البند 3 من القانون المؤقت إحدى أهم التغييرات التي أضافت عمال الزراعة ضمن الفئات الخاضعة للنظام الذي أقره المجلس الوزاري تحت نظام رقم 4 لعام 2003. وتتضمن تلك الفئات العاملين في مجال الاقتصاد الزراعي والطب البيطري والاعمال الفنية المعنية بالآلات الزراعيّة وعمال الزراعة (المياومة) وعمال المؤسسات الحكومية وعمال المفرخات والحضَّانات وزراعة الاسماك وتربية النخل، لكن استثنى هذا النظام شريحة كبيرة من الأطفال، وحال من استفادتهم من بنود القانون التي تعطيهم الحماية، والتي يسنها وينظمها مجلس الوزراء. ولذلك فإن من التوصيات المهمة في هذا الشأن ضرورة تعديل النظام رقم 4 ليشمل الأطفال العاملين في القطاع الزراعيّ لتأكيد حصولهم على الحماية القانونية المناسبة.

تاليا بعض التشريعات الاخرى التي تعنى بعمل الأطفال بطريقة غير مباشرة:

١. قانون إبطال الرق رقم ١١٠ عام ١٩٢٩.
٢. قانون التعليم رقم ٣ عام ١٩٩٤.
٣. قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ عام ١٩٨٨.
٤. قانون الأحداث رقم ٥٢ عام ٢٠٠٢ (قانون مؤقت).
٥. القانون الجزائي رقم ١٢ عام ٢٠١٠.
٦. قانون الاحوال المدنيه رقم ٣٦ عام ٢٠١٠.
٧. قانون الضمان الاجتماعي رقم ٧ عام ٢٠١٠.

٧. التنظيم المؤسسي:

تقع على كاهل وزارة العمل المسؤولية المباشرة للحد من عمل الأطفال، وقد تم تأسيس وحدة عمل الأطفال في وزارة العمل عام 2001 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ويتم من خلالها إرسال مفتشين للقيام بزيارات روتينية الى عدد من المُنشآت داخل الأردن، حيث يقوم المفتشون بجمع الملاحظات والبيانات، ورصد أية مخالفات حول حالة عمل الأطفال كما يبينها الجدول (1) ادناه.

جدول (1) تفاصيل تقارير تفتيش العمل

البند	2010	2011	2012	الأشهر2013 (١-١١)
عدد المؤسسات التي تمت زيارتها	1916	907	512	679
عدد حالات عمل الأطفال التي تم كشفها*	2249	1054	633	788

[٣٧] نشر في عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٥٦١ الصادر بتاريخ ٢٨-٨-٢٠٠٢

الأجراءات التي اتخذتها وزارة العمل المتعلقة بحالات عمل الأطفال**					
عدد الحالات التي تم بها تقديم النصح والتوجيه	1568	682	380	220	
عدد الحالات التي تم تقديم انذار رسمي	279	292	187	306	
عدد الحالات التي تم بها فرض مخالفات من قبل مفتشي وزارة العمل	317	67	66	266	
المجموع* **	2164	1041	633	792	

*** الأطفال من الأردنيين وغير الأردنيين.**

**** قد يقدم المفتشون بعض الارشادات والنصح حول عمل الأطفال أو انذارات رسمية أو مخالفات بحسب الحالة.**

***** عدم تطابق المجاميع قد تعني وجود أكثر من مخالفة أو انذار أو ارشاد وأحد للمؤسسة الواحدة[٣٨] .**

يبين جدول (٢) أدناه زيادة في عدد حالات عمل الأطفال غير الأردنيين التي تم الأبلاغ عنها.كما أفاد مفتشو الوزارة وجود علاقة طردية ما بين تزايد أعداد الأطفال العاملين الأردنيين وزيادة أعداد الأطفال العاملين السّوريين.

جدول (2) توزيع عمل الأطفال حسب الجنسية / وزارة العمل

عدد الأطفال العاملين الذي تم الكشف عن عملهم	**2010**	**2011**	**2012**	**الأشهر2013 (١-١١)**
الأردنيون	2230	941	527	406
غير الأردنيون	19	31	89	377
التدريب المهني**	غير متوفر*	82	17	5

*** البيانات غيرمتوفرة بسبب عدم جمعها قبل عام ٢٠١١.**

**** حالات عمل الأطفال التي تم كشفها في معاهد التدريب المهني، وفقا لوحدة عمل الأطفال في وزارة العمل وهي بشكل رئيسي العمل الليلي للمتدربين (تحت ١٨) في المطاعم والفنادق.**

يعمل حاليا حوالي 190 مفتشاً من وزارة العمل، يُعنون بقضايا عمل الأطفال. ويعمل هؤلاء المفتشون بالتعاون مع عشرين مكتب ارتباطٍ لعمل الأطفال ضمن مناطق تفتيش وزارة العمل عبر الأردن لتفتيش المؤسسات؛ وذلك من أجل ضبط أية حالات لعمل الأطفال. ومن الجدير بالذكر أن لضابط الارتباط صلاحية أتخاذ إجراءات نقل الطّفل العامل الى مركز رعاية اجتماعي في منطقة ماركا[٣٩] للخضوع لبرنامج دعم خاص يتصمن التعليم غير الرسمي. وفي بعض الحالات تم نقل أطفال عاملين الى منظمات غير الحكومية تعمل على الحد من عمل الأطفال –وذلك بحسب ما أفاد المفتشون[٤٠] .

٨. موجز حول المناطق التي تم اختيارها:

غطى التّقييم السريع المحافظات الرئيسية في المملكة وهي محافظات وادي الأردن (إربد، والبلقاء، والكرك) ومحافظة المفرق والتي تمتاز بأنها مناطق زراعية وتكثر بها نسبة اللآجئين السورين. ويبين الشكل (1) فيما يلي أعداد اللاجئين السّوريين في المحافظات حسب جداول المفوضية السامية لشؤون أللاجئين، حيث تستوعب

[٣٨] بالإشارة إلى الإجتماع مع السيد عبدالله الخطيب، وحدة عمل الأطفال – وزارة العمل

[٣٩] مركز الدعم الإجتماعي – الصندوق الهاشمي الأردني للتنمية البشرية (JOHUD)، مذكرة تفاهم مع وزارة الزراعة.

[٤٠] بالإشارة إلى السيد عبدالله الخطيب، وحدة عمل الأطفال – وزارة العمل. لم يذكر أسماء جمعيات محددة.

مُحافظة المَفرق وحدها حوالي 32% من اللاجئين السوريين، أي ما يساوي 180666 من مجموع٥٦٧١١١ اللاجئين.

الشكل (1) عدد اللاجئين السّوريين حسب المحافظة[٤١]

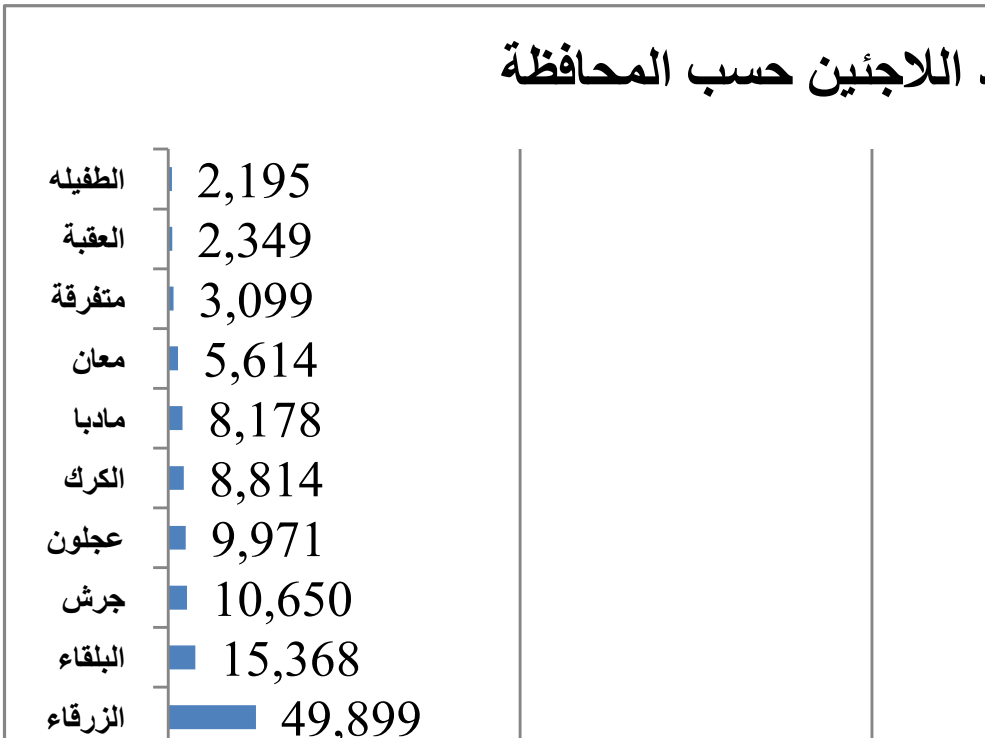

تكاد تتساوى أعداد النوعين الاجتماعيين بين مجتمع اللاجئين السّوريين، بزيادة قليلة لصالح أعداد الإناث عن أعداد الذكور، وخاصة فيما يتعلق بالأطفال ما بين ٥-١٧ سنة من العمر، حيث سجلت النسب 18.32% ذكوراً ١٦,٩% إناثاً[٤٢].

١,٨. مُحافظة المَفرق:

تعد مُحافظة المَفرق ثاني أكبر محافظة في الأردن من حيث المساحة حيث يقطنها حوالي ٣٠٠٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل ٤,٧% من مجموع سكان الأردن. ويبلغ معدل حجم الأسرة في مُحافظة المَفرق 6.1 فرداً، وهو أعلى من المعدل الوطني الأردني الذي يبلغ ٥,٤ فرداً[٤٣]. كما أظهر المسح السكاني والدخل لعام ٢٠١٠ ارتفاع نسبة الفقر في مُحافظة المَفرق، حيث تصل الى ١٩,٢%[٤٤]، وهي أعلى من المعدل الوطني المقدر بـ 14.4%. ويعتبر خط الفقر المدقع في المفرق مرتفعاً بحيث يقدر بحوالي ١٨,٤%. أما نسبة الاعالة فوصلت الى ما نسبته ٧٧,٧%، وهي أعلى بشكل ملحوظ من المعدل الوطني المقدر بـ ٦٩,٤%. وتبلغ مستويات الأمية ضعفي المعدل الوطني بحاصل ١٣,٣%.

[٤١] موقع UNHCR http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107 – ٢٠١٣/١٢/١٠
[٤٢] موقع UNHCR http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107 – ٢٠١٣/١٢/١٠
[٤٣] موقع دائرة الإحصاءات العامة - إحصاءات
[٤٤] موقع دائرة الإحصاءات العامة – دراسة الفقر ٢٠١٠

وقد وصل مستوى البطالة في محافظة المفرق عام 2013 الى ١٤,٥%، بمعدل أعلى من المستوى الوطني المقدر بـ ١٢,٦%. ووصلت نسبة بطالة الاناث إلى ٢٢,٢%[٤٥]. علما بأن الدخل السنوي للأسرة في مُحافظة المَفرق يصل الى 7276 ديناراً اردنياً، وهو ادنى من المعدل الوطني المقدر بـ 8823 ديناراً اردنياً[٤٦] .

وبالرغم من مناخ مُحافظة المَفرق الجاف إلا أنه يعد قطاعاً زراعياً رئيساً، بسبب المخزون الجوفي من المياه. ويلعب قطاع الزراعة دوراً اقتصاديا مهماً في المحافظة، اذ ان ١٩% من الاراضي المزروعة في الأردن تقع في مُحافظة المَفرق، منها ١٧% تزرع بأشجار الفاكهة. ولا تزيد نسبة القوى العاملة المحلية عن 3.75% من جميع القوى العاملة في قطاع الزراعة في الأردن؛ اذ ان باقي القوى العاملة تأتي من العمال الأجانب.

ويتكون قطاع الزراعة في مُحافظة المَفرق من مزارع ضخمة مملوكه، وتدار من قبل كبار المزارعين، من خلال شركات. ويعمل اطفال مُحافظة المَفرق وعائلاتهم في تلك المزارع، فيقطفون المنتجات ويعشبون الارض، وتتم معظم باقي المهام الزراعيّة من قبل العمال غير الأردنيين (كالمصريين والسوريين)، ويستمر الموسم الزراعيّ في مُحافظة المَفرق حوالي ثمانية اشهر[٤٧].

وكما ذكر سابقا، فإن أعلى نسبة من اللاجئين السّوريين موجودة في مُحافظة المَفرق، حيث يشكلون نسبة ٣٢%[٤٨] من اللاجئين السوريين، ويعملون في المحافظة بقطاع الزراعة بحيث يأخذون حجما كبيراً من العمل الزراعيّ؛ ويعود هذا الأمر الى ما قبل نشوب الازمة السورية[٤٩] وهو يعزى الى القرب الجغرافي بين سوريا والأردن بما يسهل حركة السوريين الباحثين عن فرص عمل إلى الأردن، إلى جانب ارتفاع نسبة التزاوج بين العائلات السورية والأردنية في المفرق، مما أوجد منهم مزيجا سكانيا مشتركاً ضمن المجتمع المحلي في مُحافظة المَفرق. علما أنه كان يوجد عاملون زراعيون سوريون في المفرق من قبل الأزمة السورية، وتم تسجيلهم كلاجئين من خلال المُفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) من أجل تقديم معونات لهم في ضوء عدم تمكنهم من العودة الى سوريا في نهاية الموسم الزراعيّ.

٢,٨. وادي الأردن:

يعتبر وادي الأردن سلة غذاء الأردن؛ فهو يتمتع بظروف زراعية متميزة من حيث الخصوبة والحرارة طوال السنة، وتغطي هذه الدراسة المحافظات الثلاثة التي تشكل وادي الأردن كما أشرنا سابقاً.

٣,٨. محافظة اربد:

تغطي محافظة اربد ١,٨% فقط من مساحة الأردن، لكن كثافتها السكانية تصل الى 1,107,200 نسمة، حيث يبلغ معدل حجم الأسرة فيها 5.5 فرداً، وهو أعلى بقليل من المعدل الوطني المقدر بـ ٥,٤ [٥٠]. وقدر مسح السكان والدخل عام 2010 معدل الفقر في اربد بـ ١٥%، وهو اعلى بقليل من المعدل الوطني البالغ ١٤,٤%. وتبلغ نسبة الإعالة في إربد ٦٩,٩%، اي بصورة متقاربة مع المعدل الوطني المساوي ٦٩,٤%. كما يبلغ معدل دخل الأسرة السنوي في اربد 7877.2 ديناراً أردنياً، أي ادنى من المعدل الوطني المساوي 8823.9 ديناراً أردنيا[٥١].

[٤٥] موقع دائرة الإحصاءات العامة – جدأول
[٤٦] موقع دائرة الإحصاءات العامة – دراسة الفقر ٢٠١٠
[٤٧] مقابلة مع السيد عبدالله الزبن، كبار الزارعين، مزارع الزبن
[٤٨] موقع UNHCR http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107 – ٢٠١٣/١٢/١٠
[٤٩] مقابلات مع ، كبار الزارعين، السيد عبدالله الزبن والسيد خليل سرحان في المفرق
[٥٠] موقع دائرة الإحصاءات العامة - إحصاءات
[٥١] وزارة التخطيط والتعاون الدولي – نظرة عامة على المحافظات

ولموقع اربد أهمية جغرافية تزيد من أهميتها بسبب قربها من الحدود السورية وامتلاكها ماء وأراضٍ زراعية خصبة، حيث تنتج الأغوار الشمالية [٥٢] الحمضيات والزيتون والحبوب كما تنتج العسل والثروة الحيوانية. كما تعتبرمحافظة اربد غنية بالمواقع السياحية العديدة، بالإضافة الى بعض أكبر الجامعات في الأردن.

ويعمل معظم الأردنيين الذين يقطنون محافظة إربد في القطاع العام والقوات المسلحة والخدمات الأمنية وبنسبة ٣٤,٤%، كما يقطنها نسبة لا بأس بها من اللاجئين السّوريين، حوالي ٢٢,٣% من المجموع الكلي للاجئين السّوريين بما يجعلها ثالث أكبر مستضيف لهم بعد مُحافظتي المَفرق وعمان.

٤,٨. محافظة البلقاء:

يسكن في محافظة البلقاء 428,000 نسمة يمثلون ما نسبته ٧% من مجموع سكان المملكة، وهي تشكل نسبة ١,٣% من حجم أراضي المملكة. ويعتبر حجم الاسرة في هذه المحافظة مماثلاً لما عليه حجم الأسرة في محافظة إربد، وهو بحدود 5.5 فرداً، وأعلى قليلاً من المعدل الوطني. ويُقدر المسح السكاني والدخل نسبة الفقر في البلقاء بـ ٢٠,٩%، أي أعلى من المعدل العام المقدر بـ ١٤,٤%. وتصل نسبة الإعالة الى حد مرتفع يقدر بـ ٧٠,٢%، وهي أعلى بقليل من المعدل العام الذي يصل الى ٦٩,٤%. كما يبلغ دخل الأسرة في البلقاء 8140.8 دينار سنوياً، وهو أدنى من المعدل القومي الذي يساوي ٨٨٢٣,٩ ديناراً[٥٣]، وتتركز القوى العاملة في المحافظة بمجالات الخدمة المدنية والعسكرية بواقع 47.1% من كامل القوى العاملة. وترتفع نسبة البطالة في المحافظة حيث تصل الى ١٤,٤% مقارنة مع المعدل العام البالغ ١٢,٦%، بواقع ١٢,٩% للذكور و٢٠,٤% للاناث.

وتتضمن المحافظة مرتفعات ومناطق من وادي الأردن الجنوبية مما يضفي عليها مناخاً وتضاريس فريدة، أما منطقة وادي الأردن فتنخفض الى 224 متراً تحت سطح البحر، وأما الجبال والمرتفعات فتعلوا الى أكثر من 1130 متر فوق سطح البحر. كما أن البلقاء غنية بمواقعها الأثرية والمقامات [٥٤] والمواقع المقدسة، وهي غنية أيضاً بالمزارع التي تكثر فيها الخضار والفواكه.

يقيم ٣% فقط من اللاجئين السوريين في محافظة البلقاء، ويعمل معظمهم في وسط منطقة وادي الأردن، مع أن كثيراً منهم يسكنون في مُحافظة المَفرق او في محافظة إربد إلا أنهم يأتون إلى محافظة البلقاء أثناء فترة الاعمال الزراعية المؤقتة فقط[٥٥].

٥,٨. الكرك:

تغطي محافظة الكرك ٣,٩% من مساحة الأردن، ويبلغ عدد سكانها 249100 نسمة، بنسبة ٣,٩% من مجموع سكان الأردن. ويبلغ حجم الأسرة في الكرك 5.6 فرداً بما يقارب المعدل العام البالغ ٥,٤ فرداً، وقد قدر مسح السكان والدخل نسبة الفقر في الكَرك بـ ١٣,٤%، وهو أقل من المعدل العام البالغ ١٤,٤%. بما يعني أن نسبة الفقراء الذين يقطنون في الكرك[٥٦] تبلغ حوالي ٣,٦% من مجموع الفقراء في الأردن. وتصل نسبة الإعالة إلى ٦٨,٢% وهي أقل قليلاً من المعدل الوطني المقدر بـ ٦٩,٤%. في حين يبلغ معدل دخل الأسرة السنوي في الكَرك 8968 ديناراً أردنياً. أما القوى العاملة فتتركز في قطاع الخدمة الحكومية والوظائف العسكرية. وتعتبر نسبة البطالة في المحافظة مرتفعة نسبيا إذ تبلغ ١٥,٨%، بواقع ١٤,١% للذكور و١٩,١% للإناث.

[٥٢] منطقة الغور مقسمة إلى الغور الشمالي فب إربد، الأغوار الوسطى في البلقاء، والغور الجنوبي في الكرك.
[٥٣] وزارة التخطيط والتعاون الدولي – نظرة عامة على المحافظات.
[٥٤] أضرحة الصحابة.
[٥٥] مقابلات مع المزارعين ووكيل عمال سوري.
[٥٦] موقع دائرة الإحصاءات العامة – دراسة الفقر ٢٠١٠.

٩. تغطية ومنهجية جمع البيانات:

بلغ حجم عينة السكان المستهدفة 215 أسرة، وقام فريق البحث الميداني بالعمل مع خمس مجموعات للنقاشات المركزة، وأجرى أكثر من 20 مقابلة واجتماع مع مسؤولين من الحكومة ومفتشين من وزارة العمل ومزارعين وعمال زراعة غير رسميين ووكلاء وقادة المجتمعات المحلية، كما هو مبين في جدول (3) تالياً:

جدول (3) التقييم السريع والمقابلات والمجموعات المركزة في المحافظة واللواء والمنطقة:

أماكن تنفيذ التّقييم السّريع (Rapid Assessment)		
اللواء / التجمع	**المحافظة**	**المنطقة**
١. البادية الشمالية	المفرق	البادية الشمالية
٢. دير علا ٣. الشونة الجنوبية	البلقاء	الأغوار الوسطى
٤. الأغوار الجنوبية ٥. "غور صوالحة" منطقة ٦. أبو عبيدة	الكرك	الأغوار الجنوبية
المقابلات		
١. البادية الشمالية	المفرق	المفرق
١. الأغوار الشمالية ٢. جسر الملك حسين ٣. كريمية	إربد	الأغوار الشمالية
٤.غور صافي	الكرك	الأغوار الجنوبية
مناقشات المجموعات المركزة		
١. البادية الشمالية	**المفرق** ١. مناقشات المجموعات المركزة مع الأطفال العاملين السوريين وأبويهم . ٢. مناقشات مجموعات التركيز مع الأطفال العاملين الأردنيين. ٣. مناقشات مجموعات التركيز مع عائلات الأطفال العاملين السوريين.	البادية الشمالية
٢. بني كنانة ٣. عمان	**أربد** ٤. مناقشات مجموعات التركيز مع الأردنيين (مزارعين وأصحاب مزارع صغيرة) .	الأغوار الشمالية
	عمان ٥. مناقشات مجموعة التركيز مع مفتشي العمل وممثلي الاتحاد	أخرى

١,٩. منهجية الدراسة:

يعتمد نهج التّقييم السّريع على جمع معلومات كافية حول ديناميكية وخصائص عمل الأطفال في القطاع الزراعيّ الأردني لدعم السياسات المعنية على مستوى الوطني، إضافة الى تصميم وتطبيق التدخلات الفعالة والمستدامة لمعالجة اسباب ونتائج عمل الأطفال على المستوى الوطني والمحلي..

إن اختيار نهج العينات المستهدفة يدعمه النهج المعتمد على المصادر الميدانية. وقد شكلت منهجية الدراسة آليّات جمع البيانات والدراسات والمقابلات الممنهجة وغير الممنهجة ومجموعات النقاش المركزة. كما تواصل فريق البحث مع المزارعين ووكلاء العاملين غير الرسميين ومخبرين رئيسيين وأفراد من المجتمع المحلي في المناطق المستهدفة من أجل التعرف على الأطفال العاملين ضمن الاسر.

٢,٩. آليّات وأدوات جمع البيانات:

استخدمت الدراسة نهجين متكاملين: المراجعات المكتبية والعمل الميداني، وقد تم تنفيذ التقييم السريع بناء على الاستبانات المحددة وتقييم نوعي باستخدام المقابلات الشخصية ومجموعات النقاش المركزة، حيث وفر الدمج ما بين هذين النهجين تحليلاً أعمق وأكثر شمولية للقضايا المعقدة المعنية بعمل الأطفال واللاجئين. كما تم وبالإضافة الى النهج المزدوج استخدام اداة البيانات الثلاثية (الثليث)، وذلك للتحقق من البيانات والنتائج الرئيسة.

٣,٩. مراجعة مكتبية:

قام فريق الدراسة بمراجعة مكتبية شاملة، حيث تم تحليل الدراسات الموجودة حول عمل الأطفال والتي تشمل دراسات قانونية واقتصادية وإحصاءات وتّقييماً، اضافة الى البحوث الاجتماعية والمسوح والتقارير. كما تم جمع البيانات الاحصائية من عدة مصادر ومراجع بقصد تحليل عمل الأطفال بين المجتمعات الأردنية والسورية بالتركيز على قطاع الزراعة.

٤,٩. البحث الميداني / التّقييم السّريع:

جمع التّقييم السّريع معلومات تعنى بقضية عمل الأطفال من المجتمعات المستهدفة من خلال استبيان تم تصميمه خصيصا لموضوع الدراسة آخذين بعين الإعتبار خصائص وهي المجتمع الأردني ومجتمع اللاّجئين السّوريين في القطاع الزراعيّ، وبذلك توفر مصدر معلومات موثوقة تلقي الضوء على ديناميكية وخصائص عمل الأطفال في القطاع الزراعيّ الأردني. وقد تم استخدام الادوات الإضافية التالية من اجل التّقييم السّريع:

- مصادر المعلومات الرئيسة، تأخذ هذه المصادر بعين الإعتبار ديناميكية وخصائص عمل الأطفال في القطاع الزراعيّ، وتم اختيار مخبرين رئيسيين بناءً على عملهم مع الأطفال ومعرفتهم بالمجتمعات المستهدفة.

- المقابلات، حيث تم عقد مقابلات مع موظفي وزارة العمل والمدراء الميدانيين وكبار وصغار المزارعين ومفتشي العمل الميدانيين ووكلاء العمال والمجتمعات المحلية ضمن أماكن جغرافية محددة، كما تم تنظيم مقابلات مع مؤسسات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل الوقوف على رؤاهم والاستفادة من خبراتهم العملية.

جدول (4) مناقشات المجموعات المركزة حسب المنطقة

21 **مقابلة مع موظفي الحكومة ووكلاء غيررسمين**	
البند	**تفاصيل**
10 مسؤولين حكوميين	• ٤ من مسؤولي وزارة العمل منهم ٣ في السلط / البلقاء) • ٦ من وزارة الزراعة منهم ٣ في الكرك
٤ من كبار المزارعين	• 3 في المفرق و ١ في الأغوار
٣ مع وكلاء غير رسميين للعمال	• ٢ في المفرق • ١ في الأغوار
١ مع وكيل غير رسمي للعمال من القطاع الخاص	• ١ في البلقاء
3 عائلات	• عائلة اردنية • عائلتين سوريتين من المفرق

- مجموعات النقاش المركزة: تم عقد خمس جلسات لمجموعات نقاش مركزة مع الأطفال وذويهم والمزارعين والموظفين الرسميين من اتحاد المزارعين الأردني ومنظمات العمال والمديريات الحكومية المختصة بما فيها مفتشو وزارة العمل الرسمين والمعنيين بشؤون العمال والدوائر المعنية في وزارة الزراعة والمجتمعات المستضيفة ضمن المناطق الجغرافية المُستهدفة حيث يتركز وجود اللاّجئين السّوريين. كما تم عقد مجموعات النقاش المركزة مع مجموعات مكونة من ٦-١٢ شخصاً، ومعظمها عُقد في المزارع وضمن تجمعات سكانية.

- التّقييم السّريع: جمعت البيانات الكمية والنوعية بناء على تقييم سَريع ودراسة أسرية ضمت 215 أسرة أردنية وسورية ضمن المنطقة الجغرافية المستهدفة، وتم استهداف الأسر التي لها أطفال يعملون من اجل توفير بيانات ومعلومات اكثر ومعرفة معمقة حول هؤلاء الأطفال العاملين، ولذلك صمم البحث أسئلة وضعت خصيصا لتناسب مجموعات النقاش المركزة، وكذلك صممت المقابلات خصيصا ضمن نماذج الاستبيانات[٥٧] والتي وفرتها منظمة العمل الدولية، وتم تعديلها ومواءمتها لتناسب الواقع الأردني ووجود اللاجئين السورين.

١٠. نتائج تحليل الدراسة

[٥٧] .تم استخدام نموذج استبيان من دليل البحث السريع لمنظمة العمل الدولية (لأوغندا) كأساس وتم تعديله ليتوافق مع الوضع المحلي.

١,١٠. خصائص عامة للعينة المستهدفة بالدراسة:

١,١,١٠.حجم وتكوين العينة:

غطى التّقييم السّريع 583 طفلاً وأماً وأباً من الأردنيين والسورين، وبلغ عدد الأردنيين 275 شخصاً، منهم 126 ذكراً و٤٤ أنثى، والكبار 89 أباً و١٦ أماً. وبلغ عدد السوريين ٣٠٨ شخصاً، الأطفال منهم ١٩٨ طفلاً، 132 ذكراً و٦٦ أنثى، والكبار ٩٦ اباً و١٤ أماً.

جدول (5) حجم العينة حسب الجنسية - أردنيون وسوريون

العينة	المجموع	الأردنيون	السوريون
الأباء	185	89	96
الأمهات	30	16	14
الذكور	258	126	132
الاناث	110	44	66
المجموع	**583**	**275**	**308**

اختار التّقييم السريع الأسر التي لديها أطفال عاملون دون سن الـ 18 من العمر، ولذلك كانت اجابات تلك الأسر بانها جميعا لديها اطفال عاملون دون سن الـ 18. وتمت دراسة 215 اسرة منها ٤٨,٨% أردنية و٥١,٢% سّورية، وقد بلغ مجموع الأطفال العاملين ووالديهم ٥٨٣ شخصاً في ٢١٥ أسرة، منهم 368 طفلاً و٢١٥ أباً أوأماً، وأما الأطفال الذين بلغ عددهم 368 طفلاً فقد توزعوا بين ١٧٠ طفلاً أردنياً و١٩٨ طفلاً سورياً، ومثل هذه العينة ما نسبته ٨٦% من الذكور (أبناء وآباء)، و١٤% من الإناث (بنات وأمهات)، كل ذلك بتوزيع متساوٍ بين مُحافظة المَفرق ومحافظات وادي الأردن[٥٨] كما يبينه الجدول (٦) أدناه.

جدول (6) الخصائص الرئيسية لعينة الدراسة

البند	العينة الكلية (مجموع الأطفال العاملين والوالدين)		الأطفال في الأسر		الوالدين / عدد الأسر	
	العدد	النسبة المئوية*	العدد	النسبة المئوية*	العدد	النسبة المئوية*
الأردنيون	277	47.5%	170	46.2%	105	48.8%
السوريون	306	52.5%	198	53.8%	110	51.2%
المجموع	583	100%	368	100%	215	100%
عدد الذكور وآبائهم الذين شملتهم الدراسة	443	76%	258	70.1%	185	86%
عدد الإناث وأمهاتهن اللواتي شملتهن الدراسة	140	24%	110	29.9%	30	14%
المجموع	583	100%	368	100%	215	100%
المفرق	294	50.4%	188	51.1%	106	49.3%
الأغوار	289	49.6%	180	48.9%	109	50.7%
المجموع	583	100%	368	100%	215	100%

[٥٨] تفاصيل نطاق العمل الميداني كما ذكر في الجزء الأول من التقرير.

*** تم احتساب النسب المئوية حسب كامل حجم العينة والملاحظ أنه عند احتساب عدد الأطفال العاملين في العينة الكلية أختلاف النسب بين الجنسيات لزيادة عدد الأطفال العاملين السورين ١٩٨ عن الأطفال الأردنيين ١٧٠.**

٢,١,١٠ الخصائص العامة للأطفال المستهدفون بالدراسة:

شكلت الأسر التي لدىها طفل واحد او طفلان معظم العينه بنسبة ٨٧,٢%، وكانت النسب متماثلة نوعاً ما في نمطها بين محافظة المفرق ووادي الأردن وما بين الأسر الأردنية والأسر السورية. واقر ما نسبته ٦٨,٧% من الآباء بانهم يعملون حاليا، وقال ما نسبته ٢٦,٤% بأنهم لا يعملون، وأفاد ما نسبته ٣,٥% فقط بانهم متقاعدون أو لا يستطيعون العمل. ويوضح جدول (7) تالياً ملخصاً حول المؤشرات الرئيسة، ويبين ما يلي:

- **اعمار الأطفال العاملين**:

١. ارتفعت نسبة الأطفال العاملين تحت سن الـ 12 سنة، حيث وصلت إلى ١٧,٩%، وبلغت النسب السورية ضعفي النسب الأردنية بحاصل ١١,١%، وارتفعت النسبة في مُحافظة المَفرق بواقع ١٠,٣% مقارنة بـ ٧,٦% في وادي الأردن.
٢. تبين أن ٨٢% من الأطفال العاملين كانوا بين سن ١٢-١٧ سنة من العمر، وتساوت النسب ما بين الأطفال من الجنسيتين.
٣. كما تساوت النسب ما بين الذكور والإناث من ناحية سن البدء في العمل (١٢-٧)، حيث سجلت الإناث نسبة ١٨%، بما يمثل 20 أنثى من أصل ١١٠، وسجل الذكور نسبة ١٨% بما يمثل 46 ذكر من أصل ٢٥٨، لكن عند مقارنة ذلك بكامل حجم العينة، فإن نسب الإناث تحت سن الـ ١٢ سنة تصبح ٥%، وأن نسب الذكور تصبح ١٣%.

- **النسب المئوية للاطفال العاملين الملتحقين بالمدرسة:**

١. وجد أن ثلث الأطفال يعملون ويلتحقون في الدراسة بآن واحد.
٢. وأن نسبة الأطفال السّوريين العاملين الذين لا يذهبون الى المدرسة تصل الى ضعفي نسبة الأطفال الأردنيين، والنسبتان هما ٥١% و١٨% على التوالي.

جدول (7) الخصائص العامة للأطفال الذين شملتهم الدراسة

محور البحث	التفاصيل	المجموع		المنطقة				الجنس				الجنسية			
				الأغوار		المفرق		الاناث		الذكور		السورين		الأردنيون	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد*	%**
العمر	سنوات 7-12	66	18%	28	8%	38	10%	20	5%	46	13%	41	11%	25	7%
	سنوات ١٣ -17	302	82%	152	41%	150	41%	90	25 %	212	58%	157	43%	145	39%
	المجموع	368	100 %	180	49%	188	51%	110	30 %	258	70%	198	54%	170	46%
الذهاب إلى المدرسة	نعم	112	30%	70	19%	42	11%	27	7%	85	23%	9	2%	103	28%
	لا	256	70%	110	30%	146	40%	83	23 %	173	47%	189	51%	67	18%
	المجموع	368	100	180	49%	188	51%	30	11	258	70%	198	54%	170	46%

محور البحث	التفاصيل	المجموع		المنطقة				الجنس				الجنسية			
				الأغوار		المفرق		الاناث		الذكور		السورين		الأردنيون	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد*	%**
			%					0	%						
التعليم	غيرمتعلم	37	10%	24	7%	13	4%	14	4%	23	6%	35	10%	2	1%
	غير متعلم/ ليس في المدرسة	27	7%	26	7%	1	0%	8	2%	19	5%	19	5%	8	2%
	التعليم الأساسي (1-10)	248	68%	88	24%	160	44%	77	21 %	171	47%	126	34%	122	33%
	التعليم الثانوي (11-12)	55	15%	42	11%	13	4%	11	3%	44	12%	17	5%	38	10%
	المجموع	367	100 %	180	49%	187	51%	110	30 %	257	70%	197	54%	170	46%
مجال العمل الأساسي *	يعمل	270	73%	89	24%	181	49%	120	33 %	150	79.8 %	196	53%	74	43.5 %
	عمل موسمي	4	1%	0	0%	4	1%	4	1%	0	0%	1	0.51 %	3	1.8%
	أخرى	3	1%	0	0%	3	1%	2	1%	1	0%	0	0%	3	1.8%
	يدرس ويعمل	91	25%	21	6%	70	19%	54	15 %	37	10%	1	0.51 %	90	52.9 %
	المجموع	368	100 %	110	30%	258	70%	180	49 %	188	51%	198	54%	170	46%

*** لم تدرج الفئات الأخرى التي لا تنطبق على إجابة محددة أو العدد صفر في الجدول.**
**** تم احتساب النسب المئوية بناء على مجموع عدد الاجابات.**

عند التحقق من أسباب قلة العمل بين الإناث، كانت الاجابات في كل من مُحافظة المَفرق ووادي الأردن بان الآباء يرسلون اطفالهم من الذكور للعمل اولا، وفي حال الحاجة يرسلون الإناث للعمل، ويتم ارسال الإناث في عمر اكبر من اجل حمايتهن، كما تعمل الإناث عادة مع امهاتهن او أسرهن. اما الأسر التي فيها بنات فقط فيتم إرسال الإناث للعمل في سن مبكرة وذلك للضرورة. وتم تأكيد ذلك من قبل آباء الأطفال العاملين اثناء مجموعات النقاش المركزة، حيث ذكر بعضهم بان الإناث العاملات يعملن عادة مع احد افراد الأسرة ومع أمهاتهن بالدرجة الاولى، وعادة ما تعمل الإناث في منازلهن ويشاركن في تربية اخوانهن واخواتهن. وقد كانت بعض الإجابات حول عمل الإناث تفيد بان الإناث يرافقن امهاتهن فقط ولا يعملن، بينما هن في الحقيقة يعملن.

٣,١,١٠. خصائص عامة للآباء المستهدفون بالدراسة

كما ذكر سابقاً، فقد تم اختيار الأسر التي لديها اطفال عاملون فقط للدراسة، وطلب من جميع الأهالي الذين تمت مقابلتهم بيان اعداد الأطفال العاملين ضمن أسرهم، وقد افادت نصف الأسر تقريبا بان لديها طفلاً واحداً يعمل،

وأفاد حوالي ٤٠% منهم وجود طفلين عاملين ضمن أسرهم، اما الباقي (وهم حوالي ١-٢% فافادوا بوجود ما بين ٣-٤ اطفال عاملين.

وتبين بأن أكثر من ثلث الوالدين كانوا أميين، وقد تضاعفت هذه النسبة بين السّوريين بالنسبة الى الأردنيين، وشكل الأهل الحاصلون على تعليم اساسي او أقل من ذلك معظم العينة وبواقع ٦٦%، وكانت نسبة الأردنيين في ذلك 77.3%، ونسبة السوريين ٨٨% (وبشكل عام كان الآباء أكثر تعليما من الامهات).

اما بالنسبة للعمل، فقد تبين أن ٦٩% من الآباء يعملون، وأن ٢٦,٤% لا يعملون، وأن٣,٥% متقاعدون او غير قادرين على العمل. وأفاد ١% منهم بأنهم يقومون بأعمال موسمية. وقد زادت نسبة الآباء العاملين في وادي الأردن عن نسبة العاملين في مُحافظة المَفرق، لكن عدد المتقاعدين وغير القادرين على العمل في مُحافظة المَفرق فاق عدد نظائرهم في وادي الأردن. ويوضح جدول (8) ادناه ملخص الخصائص العامة للآباء الذين تمت مقابلتهم من اجل الدراسة وعدد الأطفال العاملين ضمن الأسرة الواحدة.

جدول (8) الخصائص العامة للآباء والأمهات الذي شملتها الدراسة وعدد الأطفال العاملين في الأسرة

محور البحث	التفاصيل	المجموع		المنطقة				الجنس				الجنسية			
				الأغوار		مفرق		الاناث		الذكور		السوريون		الأردنيون	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد *	%**
عدد الأطفال العاملين	1طفل	100	47%	16	8%	84	39%	51	24	49	23%	42	20%	58	27%
	2أطفال	86	40%	9	4%	77	36%	46	22 %	40	19%	53	25%	33	15%
	3 أطفال	22	10%	5	2%	17	8%	7	3%	15	7%	11	5%	11	5%
	4 أطفال	2	1%	0	0%	2	1%	2	1%	0	0%	1	1%	1	1%
	5أطفال	4	2%	0	0%	4	2%	2	1%	2	1%	3	1%	1	1%
	المجموع	214	100%	30	14%	184	86%	108	50 %	106	50%	110	51%	104	49%
مستوى التعليم	غير متعلم	68	32%	35	17%	33	16%	13	6%	55	26%	46	22%	22	10%
	غير متعلم ليس في المدرسة	23	11%	20	9%	3	1%	1	1%	22	10%	13	6%	10	5%
	التعليم الأساسي (1-10)	73	34%	28	13%	45	21%	10	5%	63	30%	37	18%	36	17%
	التعليم الثانوي (11-12)	29	14%	14	7%	15	7%	6	3%	23	11%	8	4%	21	10%
	نجح في امتحان التوجيهي	6	3%	3	1%	3	1%	0	0%	6	3%	2	1%	4	2%
	التعليم المهني/ التقني	4	2%	4	2%	0	0%	0	0%	4	2%	0	0%	4	2%
	أخرى من بينها جامعة	9	4%	2	1%	7	3%	0	0%	9	4%	3	1%	6	3%
	المجموع	212	100%	106	50%	106	50%	30	14 %	182	86%	109	51%	103	49%

محور البحث	التفاصيل	المجموع		المنطقة				الجنس				الجنسية			
				الأغوار		مفرق		الاناث		الذكور		السوريون		الأردنيون	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد *	%**
النشاط الرئيسي [٥٩]	يعمل	١٣٨	68.7%	76	37.8	62	30.8	18	9.0	120	60%	66	33%	72	36%
	لا يعمل	53	26.4	24	12.0 %	29	14.4 %	10	5.0 %	43	21%	38	19%	15	8%
	يعمل في المنزل	1	0.5%	0	0%	1	0.5%	1	0.5 %	0	0%	0	0%	1	1%
	متقاعد لا يستطيع العمل	7	3.5%	2	1%	5	2.5%	0	0%	7	4%	0	0%	7	4%
	عمل موسمي	2	1%	1	1%	1	0.5%	0	0%	2	1%	1	1%	1	1%
	المجموع	201	100%	103	51%	98	49%	29	14 %	172	86%	105	52%	96	48%

٢,١٠. حجم الأسرة

تباين حجم الأسر الأردنية والسورية، إذ تبين ان اكثر من نصف الأسر المستهدفة بالدراسة (٥٢,٦%) كان عدد افرادها 6 افراد او دون ذلك، وأن ٢٣,٣% من الأسر كان عدد افرادها ٧ أفراد، وقد وجدت أسرة اردنية واحدة فقط لديها 12 فردا، ووجدت أسرة سورية واحدة فقط كان لديها 13 فردا، وأن ٨٩,٨% من الأسر كان لديها 8 أفراد او دون ذلك، علما بأن أكثر من نصف الاسر التي خضعت للدراسة (٥٢,٦%) كان لديها 6 افراد، اي بمعدل أعلى من معدل حجم العائلة الأردنية والمقدرة بـ ٥,٤ [٦٠] افراد وكما هو موضح في شكل (2) ادناه.

الشكل (2)عدد أعضاء الأسر حسب الجنسية

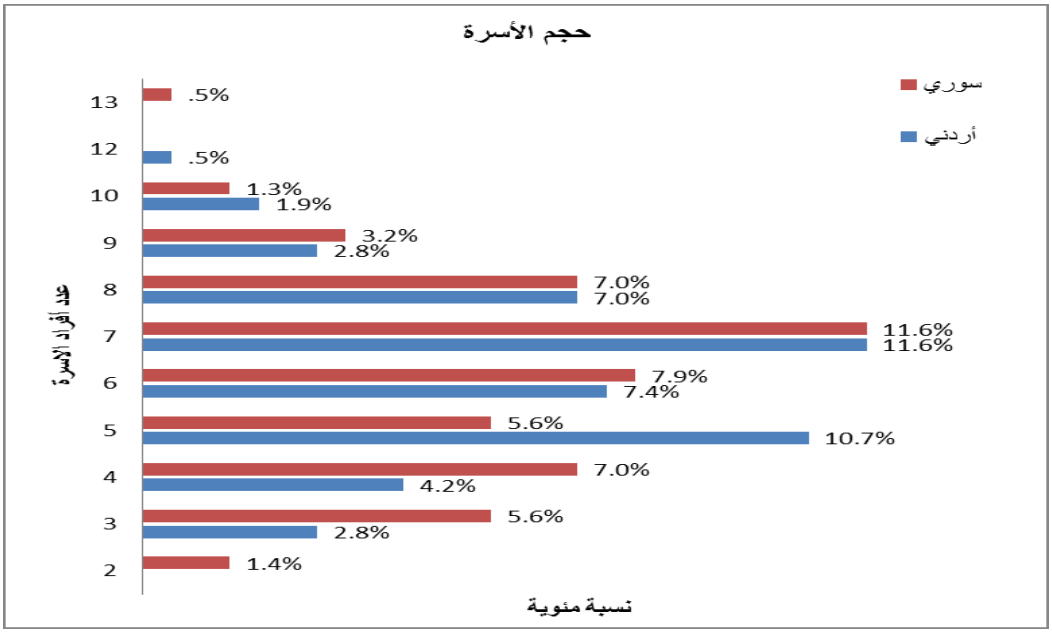

[٥٩] حسب رأي المشاركين في مجموعات النقاش البؤرية وأهل الأطفال العاملين.
[٦٠] موقع دائرة الإحصاءات العامة – (www.dos.gov.jo)

٣,١٠. الخدمات المقدمة

افادت بعض الأسر السورية في مُحافظة المَفرق اثناء المقابلات انها في البداية لم تقم بالتسجيل في المفوضية خوفاً من إلزامها بالبقاء في مخيمات اللاجئين وعدم السماح لها بالعودة الى سوريا، لكن أفاد آخرون بأن سبب التأخر في التسجيل كان لعدم علمهم بكيفية التسجيل، ولكنهم جميعاً قاموا مؤخرا بالتسجيل مع المُفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)بعد ادراكهم انه لا يتضمن إجبارهم بالبقاء في المخيمات او عدم عودتهم الى سوريا، واكدوا زيادة وعيهم نحو التسجيل الفوري حال وصولهم إلى الأردن للاستفاده من المنافع التي تقدمها المفوضية.

كما أكد اللاجئون السّوريون استلامهم المواد الغذائية عن طريق هبات عينية من المُفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) بنسبة ٧٠,٧% من مجموع المنافع التي يتم الحصول عليها. ومَثّل التعليم اقل الخدمات توفراً لهم وبنسبة ١% فقط، في حين تستلم حوالي ٩,١% من العائلات دفعات نقدية شهرية.

١. المدن السورية التي قدمت منها العائلات:

أكثر المدن السورية التي أتت منها العائلات السورية والتي غطتها الدراسة هي على التوالي: حماة (٤٨%)،ثم درعا (بنسبة ٢٥%)، ثم حمص (١٢%)، فدمشق (١٠%)، فالحسكة (٥%)، وذلك كما في الشكل (3) ادناه.

وقد شاركت 4 أسر فقط من درعا مكان المعيشة مع أقارب لهم (سواء كانوا اقارب من الدرجة الاولى او من الدرجة الثانية)، في حين شاركت 10 أسر من حماة مكان المعيشة مع اقارب او عائلات اخرى، وشاركت اسرة واحدة من حمص مكان المعيشة مع اقارب آخرين. ومن الجدير بالذكر أن ما يقارب من ٩٧% من الأسر السورية تسكن في الخيام، أي ما يمثل حوالي ٨٨,٩% من مجموع عدد السّوريين.

الشكل (3) مدن المنشأ بالنسبة للاجئين السوريين

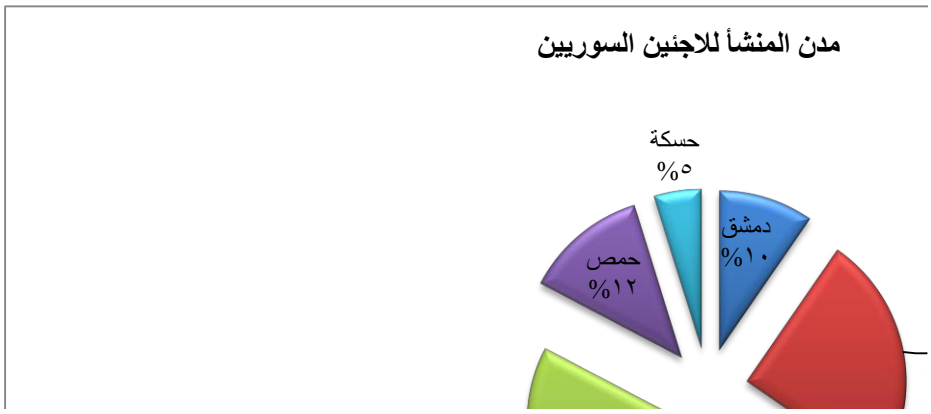

٢. الاسكان:

يوضح الشكل (4) أدناه أن 97 أسرة سورية او ما نسبته ٤٥,٣% من إجمالي الأسر التي شملتها الدراسة تقطن الخيام مقارنة بـ 15 اسرة اردنية او ما نسبته ٧% فقط، علما بأن أسرة سورية واحدة ذكرت انها تدفع 50 ديناراً أردنياً بدل أجرة سكن، كما تدفع 18 أسرة سورية تقطن الخيام أجرة الارض التي تنصب الخيام عليها. وتتراوح بدلات الايجار ما بين ١٠-٦٥ ديناراً أردنياً [٦١] .

[٦١] ايجار الخيمة قد يتضمن الأرض والخيم لأكثر من عائلة، كما هو الحال هنا.

الشكل (4) الأسر السورية حسب الظروف المعيشية (منزل، بيت مزرعة، خيمة)

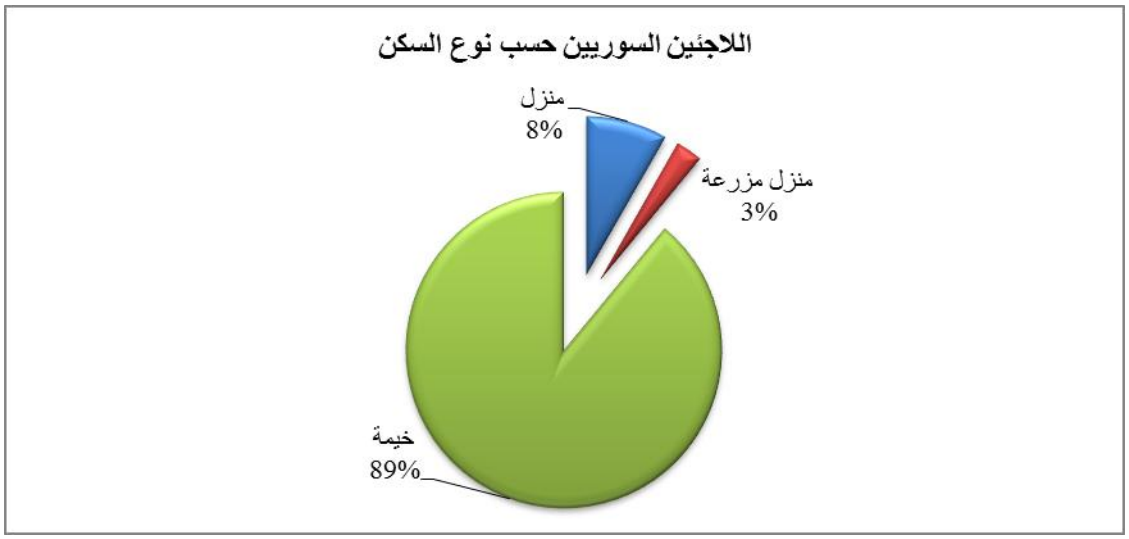

٣. الخدمات المقدمة:

أفادت حوالي 17.3% من الأسر السورية بأنها لا تدفع لقاء استخدام المياه مقارنة بـ 4.2% من الأسر الأردنية. كما افادت 25.7% من الأسر السورية انها لا تدفع لقاء استخدام الكهرباء مقارنة بـ 7.3% من الأسر الأردنية.

اما بالنسبة للرعاية الصحية، فقد أفاد٦١% من الأسر الأردنية بأنها تحصل على خدمات من المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية مقارنة بـ 16.1% من الأسر السورية. كما تحصل ١٧,٥% من الأسر السورية على خدمات من منظمات غير حكومية ومنظمات دولية، منها 11 اسرة تحصل على مساعدات من المُفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين. في مقابل ٣ أسر اردنية فقط تحصل على خدمات صحية من منظمات دولية. كما افادت ١٧,٥% من الأسر السورية بانها تحصل على خدمات صحية مجانية من منظمات غير حكومية ومنظمات دولية. ومن الملاحظ ان نسبة الأسر السورية التي أفادت بأنها تحصل على خدمات صحية مجانية تبلغ51 % من مجموع السّوريين، اي أن 49 اسرة سورية فقط تحصل على الخدمات الصحية.

جدول (9) مقدمي الخدمات الصحية للأسر حسب الجنسية

مقدمي الخدمات الصحية	السوريون		الأردنيون		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المراكز الصحية الحكومية	17	11.9%	65	45.5%	82	57.3%
المستشفيات الحكومية	6	4.2%	23	16.1%	29	20.3%
المراكز الخاصة / المستشفيات	1	0.7%	1	0.7%	2	1.4%
المنظمات غير الحكومية	7	4.9%	2	1.4%	9	6.3%
المنظمات الدولية	18	12.6%	3	2.1%	21	14.7%
المجموع	49	34%	94	66%	143	100%

٤,١٠ التعليم

- مستويات التعليم

الشكلان (5) و(٦) يوضحان المستويات التعليمية للأطفال العاملين من الأردنيين والسّوريّين. ويتبين بأن نسب الامية بين الأطفال السّوريين العاملين أعلى بكثير من مثيلتها عند الأطفال الأردنيين العاملين.

الشكل (5) مستوى تعليم الأطفال الأردنيين العاملين كنسبة مئوية من مجموع الأطفال الأردنيين

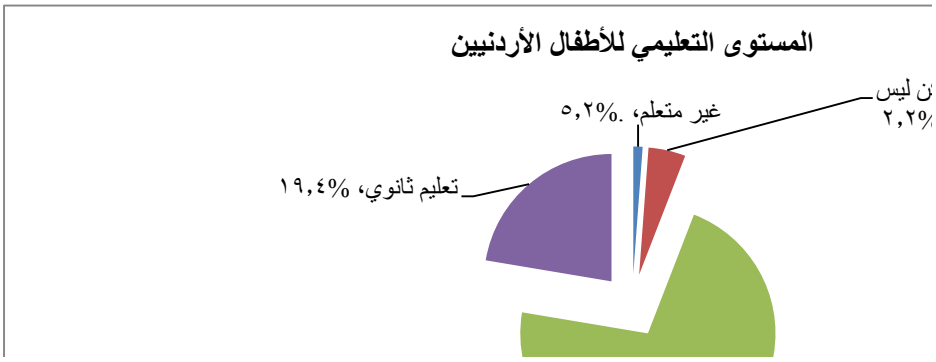

الشكل (6) مستوى تعليم الأطفال السّوريّين العاملين كنسبة مئوية من مجموع الأطفال السوريين

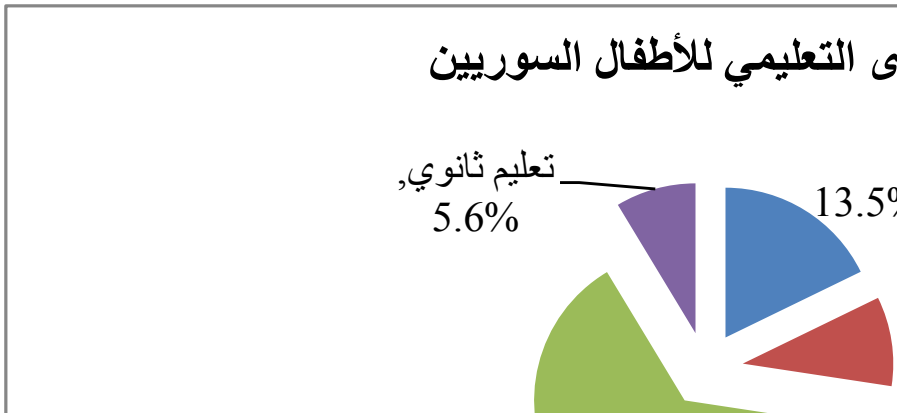

عند مقارنة مستوى تعليم الوالدين مع مستويات أطفالهم العاملين، فقد أظهرت النتائج ان نسب الوالدين الاميين أعلى من نسب الأطفال الاميين، وهي ٣٢.% مقارنة بـ١٠,١%. وكانت نسب الأطفال العاملين ممن اتموا التعليم الاساسي أعلى من نسب والديهم، حيث بلغت النسبة ٦٧,٦% مقارنة بـ ٣٤,٤%، مما يعني ان الأطفال العاملين هم اكثر تعليما من والديهم بشكل عام.

- الالتحاق بالمدارس

يظهر جدول (7) أعلاه أن ثلث الأطفال العاملين فقط يذهبون الى المدارس، (112 طفلاً بنسبة ٣٠,٤%) مقارنة مع ٢٥٦ طفلاً (بنسبة 69.6%) ممن لا يذهبون الى المدارس. وتختلف هذه النسبة بين الأطفال العاملين الأردنيين والسوريين، حيث أن معظم الأطفال العاملين الذين يذهبون الى المدارس هم من الأردنيين (بنسبة 28%) مقارنة مع نسبة 2.4% من السّوريين. وعند مقارنة نسبة الإناث العاملات اللاتي يذهبن الى المدارس بالذكور، نجد أنها 25% مقابل ٣٣% للأولاد العاملين الذين يذهبون الى المدارس. وكانت نسب الأطفال في مُحافظة المَفرق الذين يذهبون إلى المدارس تشكل ٤١%، أي ما يمثل ٤٢ طفلاً، وهي أقل من تلك التي في وادي الأردن والتي بلغت 68% او ما يمثل 70 طفلاً من اصل ١١٢.

عند قياس نسبة الإناث اللواتي يذهبن الى المدارس من مجموع عدد الإناث اللواتي شملتهن الدراسة، وجد أنهن (٢٧ انثى من اصل ١١٠) بنسبة وصلت الى 25%، وهي أدنى بقليل من نسبة 33% للذكور (٨٥ ذكر من

٢٥٨). كما تبين أن عدد الذكور الأردنيين الذين يذهبون الى المدارس كانت أكثر بثلاثة اضعاف من عدد الإناث (٧٨ ذكر مقارنة بـ٢٥ انثى)، وتراوحت اعمار الأطفال الذين يذهبون الى المدارس بين ٨-١٧ سنة، من ضمنهم ٢١,٧% بين عمر ١٤-١٧ سنة.

علما بأن بعض المزارعين ذكروا خلال مجموعات النقاش المركزة في وادي الأردن/ الأغوار الشمالية أنه يتم أحيانا إغلاق ابواب المدارس بشكل كلي تقريبا اثناء موسم الحصاد بسبب تدني حضور الطلاب، ويعزى السبب في هذا الأمر الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحيط بتلك المناطق، مما يدفع المزارعين الصغار الى طلب مساعدة أبنائهم للعمل معهم في المزارع بدون مقابل، او للعمل في مزارع اخرى لقاء اجر.

- المسافة إلى المدرسة

بينت الدراسة أن بُعد المسافة بين المنزل والمدرسة تمثل أحد الاسباب التي قد تدفع باتجاه عدم ذهاب الأطفال العاملين الى مدارسهم، وكما يبين الشكل (٧) ادناه فان ٩٢ طفلا اردنيا او ما يعادل 54.3% افادوا ان المسافات الى مدارسهم تراوحت بين ١-٤ كيلومتر. اما 17.3% من الأطفال فأفادوا بأن المسافة تتروح ما بين٥-١٠ كيلومتر. وافاد 15% من الأطفال السّوريين ممن اجابوا على هذا السؤال ان المسافة تتروح بين ١-٤ كيلومتر، و16.6% ذكروا انها من ٥-١٠ كيلومتر. كما افاد الأطفال السّوريون ممن يذهبون الى المدارس أن المسافة تتراوح بين ٢-٨ كيلومتر.

الشكل (7) الحضور الى المدرسة بالمقارنة مع المسافة

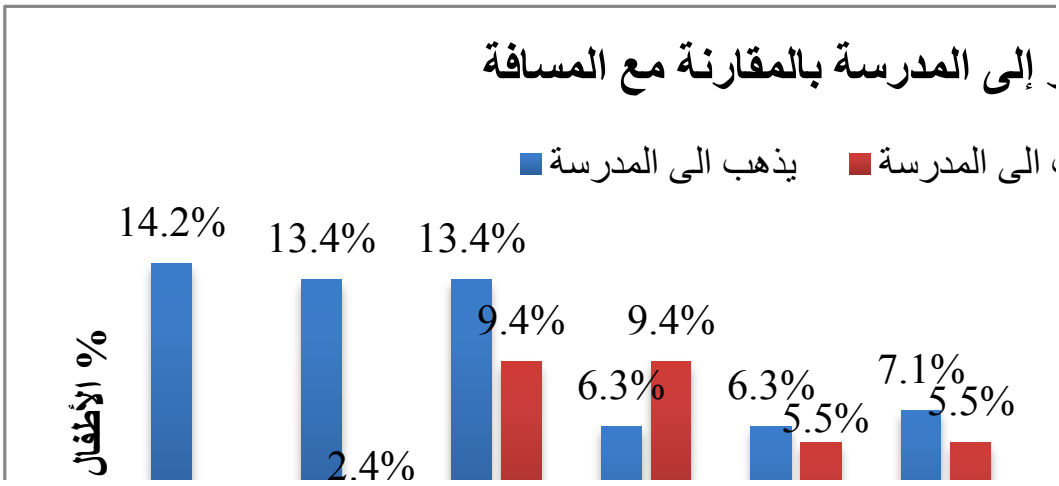

- **أسباب عدم الذهاب إلى المدرسة**

من ضمن فئة الأطفال العاملين فإن 44.5% ذكروا حاجتهم للعمل بأنها مساعدة لأسرهم، وذكر 27.3% منهم بان الذهاب الى المدرسة مكلف، أما 19.1% فذكروا انهم لم يقبلوا في المدرسة، وأفاد تقريبا 9% منهم بأن قرار عدم الذهاب الى المدرسة صدر منهم هم، كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل (8) أسباب عدم الذهاب إلى المدرسة

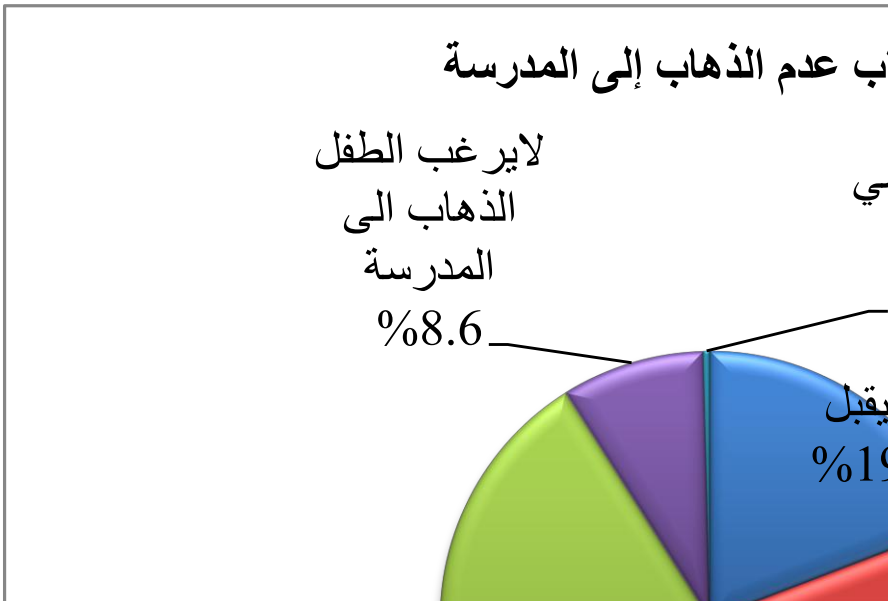

عند تحليل أسباب عدم الذهاب الى المدرسة وحسب ما أفاد الأطفال العاماين مع أخذ بعدي الجنسية والمنطقة بعين الاعتبار فإنه يتبين أن عدد الأطفال السّوريين غير المقبولين في المدارس فاق عدد الأردنيين، وقد كانت نسبة الأطفال السوريين ١٩%، بينما كانت نسبة الأطفال الأردنيين ١٢%، أي ان اكثر من نصف الأطفال السّوريين ذكروا بأنهم لم يذهبوا الى المدارس لأسباب اقتصادية ملحة ولحاجة أسرهم لهم للمساهمة في النفقات الاسرية.

الشكل (9) أسباب عدم الذهاب إلى المدرسة حسب الجنسية والمنطقة

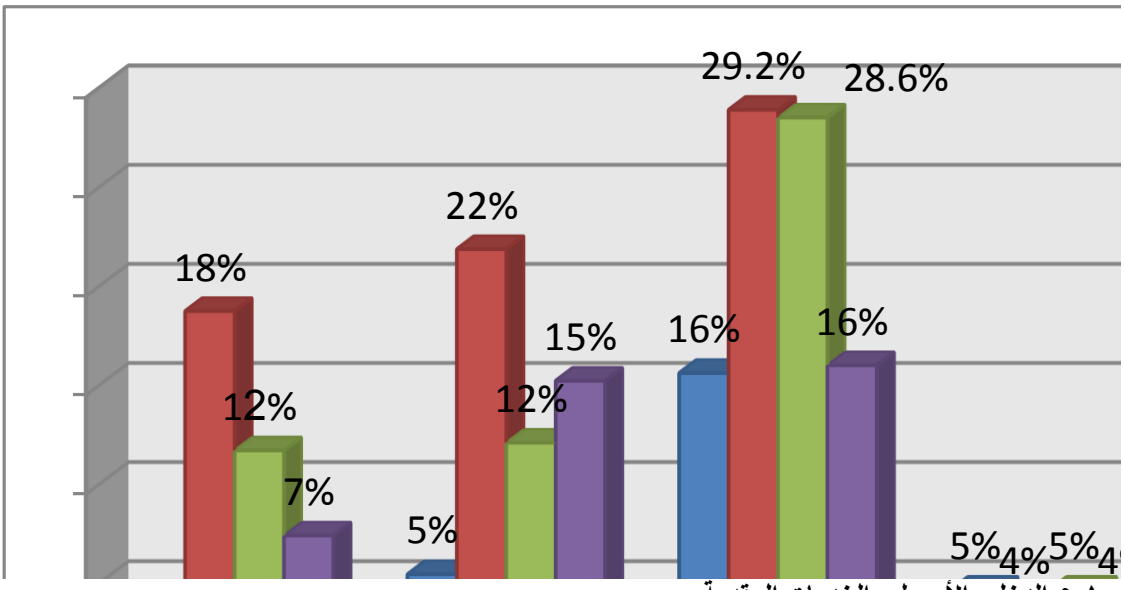

٥,١٠ الدخل والأصول والخدمات المقدمة

- **الدخل**

اظهرت نتائج الاستبيان أن أدنى دخل شهري للعائلات التي شملتها الدراسة كان ٣٠ دينار أردني للعائلات السورية و٢٠ دينار أردني للعائلات الأردنية التي تقطن في مُحافظة المَفرق، اما أعلى دخل فوصل الى 600 دينار أردني للعائلات السورية مقابل 900 دينار أردني للعائلات الأردنية التي تقطن في وادي الأردن. ويوضح

الشكل (١٠) ادناه نسب دخول العائلات حسب الجنسية مقارنة بدخل الأطفال العاملين حسب الجنسية. ومن الواضح ان دخل الأطفال العاملين يمثل عنصرا مهما ونسبة تسهم في دخل العائلة.

الشكل (10) نسبة الأسر التي تكسب دخل معين نسبة إلى دخل الطفل العامل

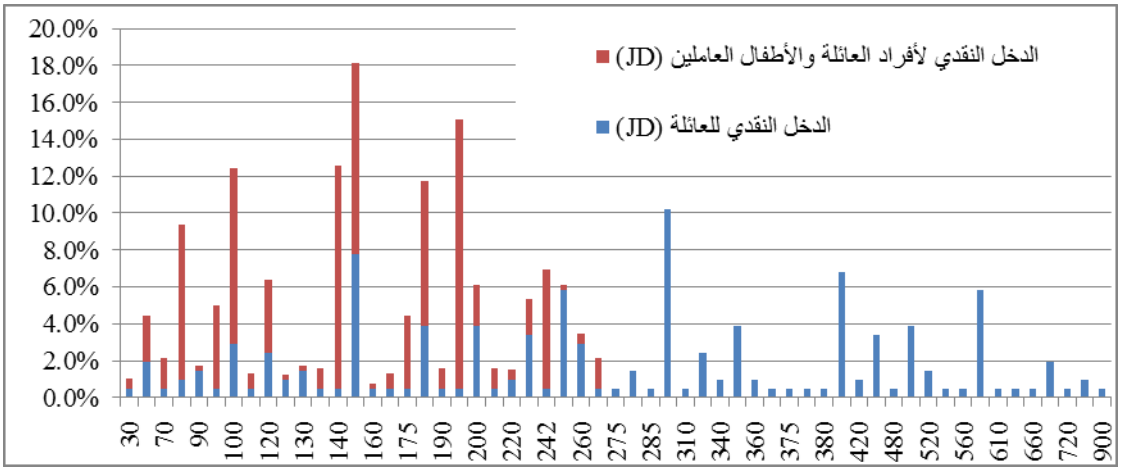

عند مقارنة الدخل التي تكسبه الأسر الواقعة ضمن خطي الفقر المدقع والمطلق نجد ان جميع الأسر تعيش فوق خط الفقر المدقع باستثناء أسرة واحدة تعيش قرب حدود خط الفقر المدقع. وقد افادت 142 أسرة من اصل 206 أسرة ممن صرحت بدخولها المالية انها تعيش تحت خط الفقر المطلق كما يبينه الشكل (11) ادناه.

ومن الجدير ذكره ان بعض المزارعين ذكروا اثناء مجموعات النقاش المركزة ان القانون فقط لن يقف حائلا بوجه عمل الأطفال والتخلص منها، اذ من المهم تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأسر الأطفال الذين يعملون. ولاحظ آخرون ان الطفل حال بلوغه الـ 14 عاماً من العمر يعمد الى مساعدة اسرته عن طريق العمل. وأفاد بعضهم ان القطاع الزراعيّ قطاعا آمنا لعمل الأطفال وأنسب من غيره من قطاع الانشاءات او قطاع العمل في كراجات تصليح السيارات، واشاروا إلى أفضلية عمل الأطفال في المزارع في ضوء غياب ترفيه الأطفال ضمن الأسرة لإشغال أوقاتهم.

الشكل (١١) دخل الأسر النقدي مقارنة بخطي الفقر المدقع والمطلق

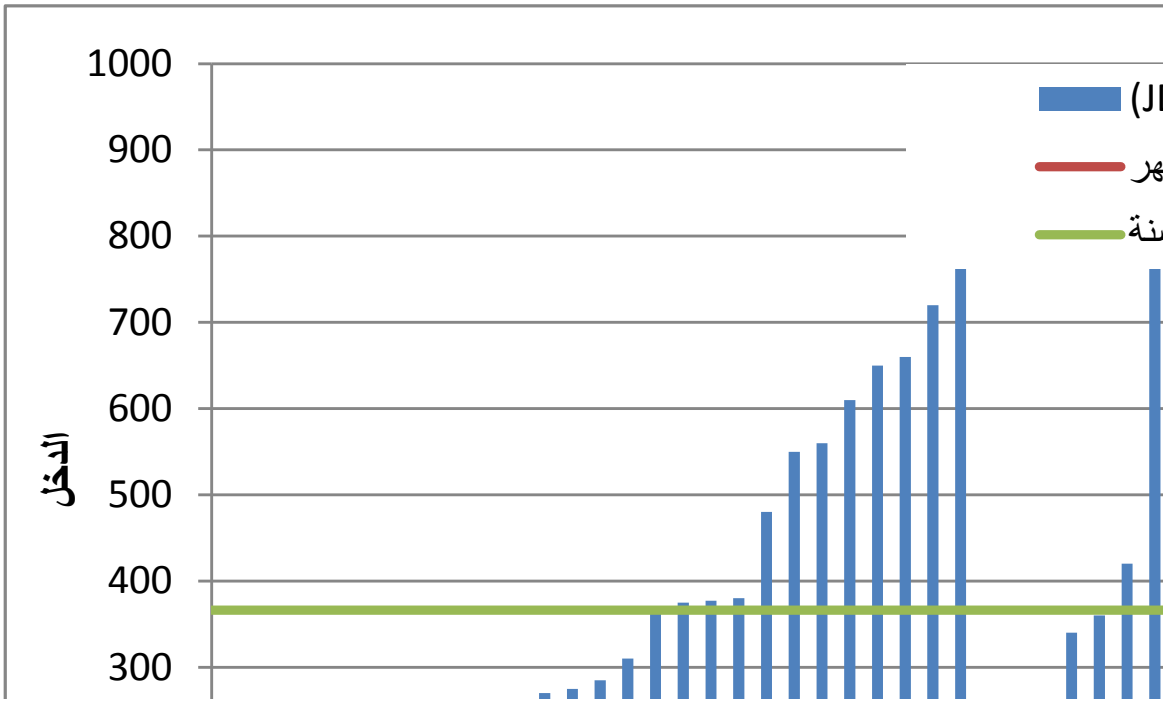

تبعا لأجوبة الأطفال العاملين، فان الدخل النقدي الفردي بما فيه دخل الأطفال يتراوح بين٥-٢٠٠ دينار أردني شهريا، اما الدخل النقدي للأسرة وكما بين الآباء فانه يتراوح بين ٣٠-٩٠٠ دينار أردني شهريا.

يبين الشكل (12) ان بعض الأسر تحصل على مساعدات عينية من خلال الوالدين او عمل الأطفال اضافة للدخل النقدي. وقد لوحظ حصول الأطفال على هبات عينية مثل محاصيل مجانية ، ويحصل الآباء والأطفال السّوريين على مساعدات عينية تفوق تلك التي يستلمها نظراؤهم من الأردنيين، فحوالي 81.2% من الأطفال و83.3% من الآباء يحصلون على معونات ومنافع اخرى اضافة الى المحاصيل المجانية مثل مواصلات مجانية وأماكن سكن مجانية ومياه مجانية وكهرباء.

الشكل (12) الدخل العيني للأطفال العاملين وآبائهم حسب الجنسية

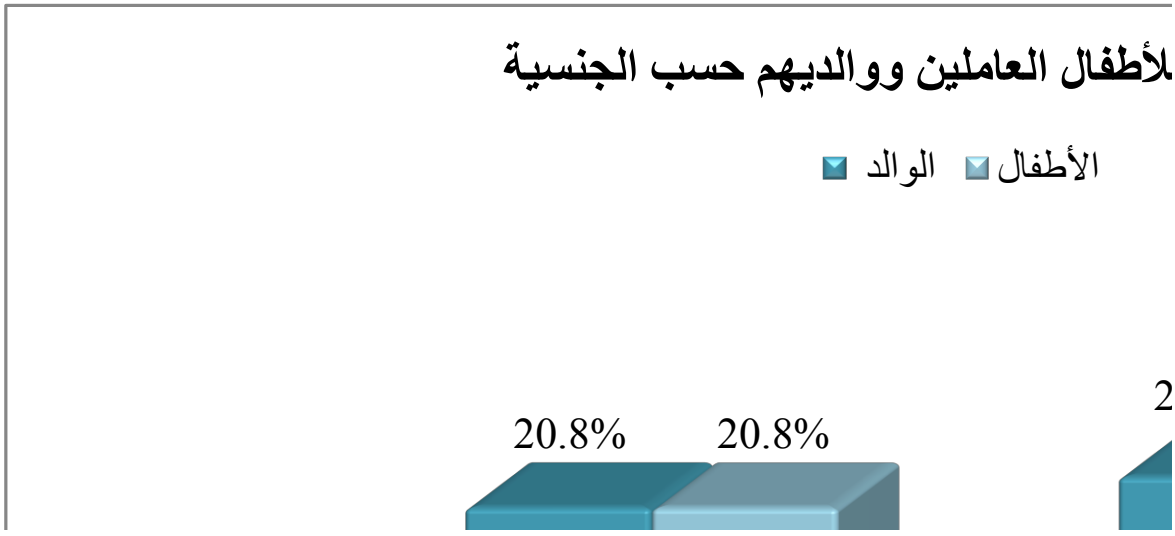

جدول (10) المزايا المجانية أو العينية التي حصل عليها الأطفال العاملون

نوع المنفعة العينية	النسبة المئوية	المجموع	السوريون	الأردنيون
الحصول على المحاصيل مجانا	18.8%	38	8.4%	10.4%
مواصلات مجانية	28.2%	57	8.4%	19.8%
مساحة للإقامة	12.4%	25	9.4%	3.0%
الكهرباء والماء مجانا	13.4%	27	12.9%	.5%
أكثر من فائدة واحدة	27.2%	55	21.3%	5.9%
المجموع	100%	202	60.4%	39.6%

- **حيازة الاراضي والأصول**

تميل مزارع وادي الأردن الى الصغر وتُدار من قبل العائلات، كما لوحظ من التّقييم السّريع الذي تم عقده، وقد تبين ان 10% من المزارعين الأردنيين في الأغوار لديهم حوالي ٣-٥ دونمات يستغلونها في الزراعة، وتردد هذا الأمر خلال مجموعات النقاش المركزة مع المزارعين وممثلي وزارة الزراعة الميدانيين.

جدول (11) ملكية الارض حسب الجنسية

ملكية الأرض	السوريين	الأردنيين	المجموع
لا يملك أي أرض	50.0%	22.6%	154
يملك أقل من ١ دونم	0. 5%	8.5%	19
يملك ٢-٣ دونم	0. 5%	8.5%	19
يملك ٣-٤ دونم	0.4%	3.3%	8
يملك أكثر من ٥ دونات	0.0%	5.7%	12
المجموع	51.4%	48.6%	212

أفاد ربع الأسر الأردنية او حوالي 25.9% منها أنها تمتلك اراضيها، في مقابل ١,٥% من الأسر السورية تمتلك اراض في دولتهم الاصل (سوريا)، كما تبين أن أكثر من نصف عدد الأسر تمتلك مجموعة من الأصول منها على وجه الخصوص الدواجن وأن ١١% منهم يمتلك سيارة او شاحنة صغيرة (بيك أب).

جدول (12) ملكية الاصول

ملكية الأصول	النسبة	المجموع
ماعز	16%	10
حصان / حمار	٣%	2
دجاج / حبش	١٦%	10
سيارة	١١%	7
ملكية أكثر من أصل	٥٤%	33

ملكية الأصول	النسبة	المجموع
المجموع	١٠٠%	62

٦,١٠. العمل وعمل الأطفال

- حالة عمل الاباء:

عندما سئل الآباء حول وضعهم من ناحية العمل، افاد 70.1% منهم انهم يعملون، وافاد 26.4% بانهم لا يعملون، وذكر ٧ من الآباء الأردنيين (١,٩%) أنهم غير قادرين على العمل او أنهم محالين على التقاعد.

الشكل (13) وضع عمل الأباء

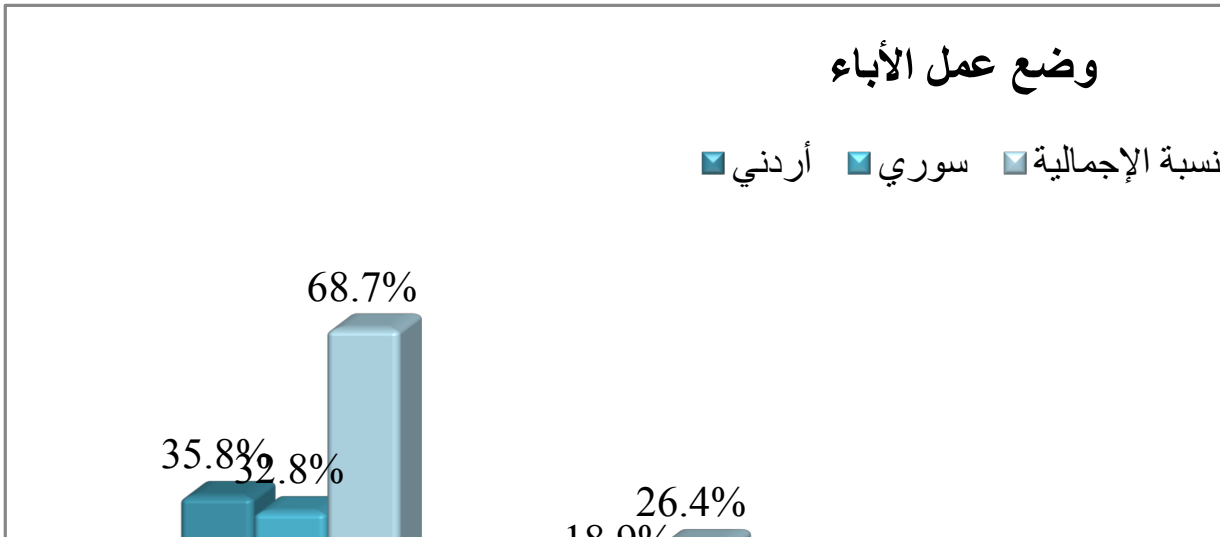

- أسباب عمل الأطفال

عند سؤال الأطفال العاملين عن أسباب عملهم، ذكر 81.8% منهم ان الأسرة بحاجة الى دخل، وذكر 8.3% منهم انهم لا يملكون تكاليف الدراسة، وأفاد 1% من الأردنيين انهم لا يملكون اراضٍ كافية لزراعتها، وبحسب منظورهم فان الطريقة الوحيدة لاكتساب لقمة العيش إنما يمكن أن تكون من خلال امتلاك الاراضي من اجل العمل فيها وتوفير دخل مالي لهم. ويوجز الشكل (14) نسب اسباب عمل الأطفال.

الشكل (14) سبب عمل الأطفال من وجهة نظرهم

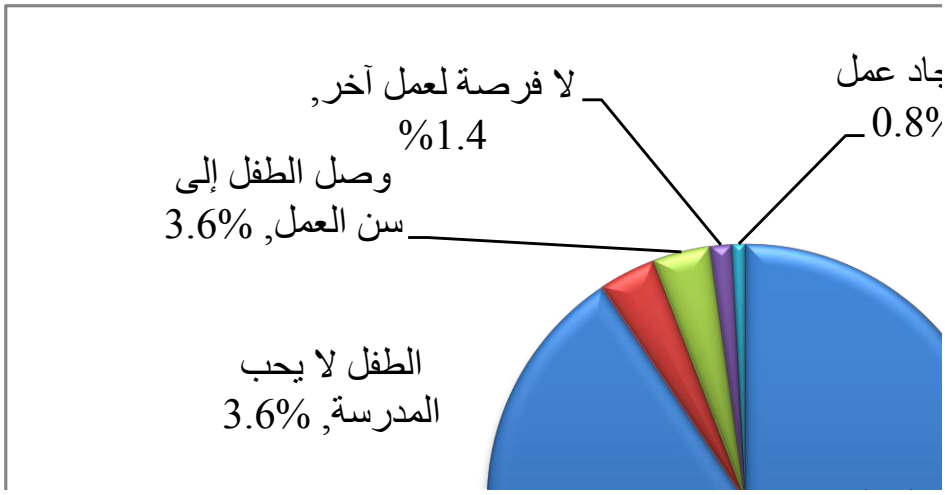

الجدول (13) أدناه يلخص الاسباب حسب الجنسية والمنطقة، ومن الملاحظ ان النسب ترتفع بين الأطفال السّوريّين الذين برروا عملهم بأنه لسد حاجات أسرهم، اما الأردنيين فاضافوا سبباً اخراً خلال مجموعات النقاش المركزة والاجتماعات يتعلق بعدم قدرتهم تحمل مصاريف المدرسة المختلفه، وقد عبرت 3.6% من مجموع استجابات الأطفال أنهم في سن العمل وتماثلت هذه الاجابة بين السّوريّين والأردنيين.

جدول (13) أسباب العمل لدى الأطفال حسب الجنسية والمنطقة

الأسباب	سوريون		أردنيون		المفرق		الأغوار		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الأسرة تحتاج إلى الدخل / لا تستطيع الأسرة تحمل تكاليف الدراسة	181	50%	147	40.6%	183	50.6%	145	40.1%	328	90.6%
الطفل لا يحب المدرسة	5	1.4%	8	2.2%	2	0.6%	11	3.0%	13	3.6%
بلغ الطفل سن العمل	6	1.7%	7	1.9%	0	0%	13	3.6%	13	3.6%
صعوبة في العثور على وظيفة للأهل	3	0.8%	2	0.6%	0	0%	5	1.4%	5	1.4%
ملكية الأرض تكفي / لا يوجد أي مصدر آخر للدخل	0	0.0%	3	0.8%	3	0.8%	0	0%	3	0.8%
المجموع	195	53.9%	167	46.1%	188	52%	174	48.1%	362	100%

- أعمار الأطفال العاملين

تم التحقيق في عمل الأطفال من حيث العمر الذي بدؤوا فيه العمل مقارنة بأعمارهم الحالية، فتبين ان نسب الأطفال السّوريّين الذين ابتدؤوا العمل بأعمار متدنية كانت أعلى من أعمار نظرائهم الأردنيين، لكن النسب تساوت عند عمر 12 سنة وبواقع 7.6%، مع نسبة اقل بين الأطفال السّوريين الذين ابتدأوا العمل

بسن ١٣ سنة، كما تبدو نسبة الأطفال الأردنيين ممن ابتدأوا العمل بين سن ١٢-١٥ من العمر كنسبة مستقرة مقارنة مع الأطفال السّوريين.

عند مقارنة أعمار الأطفال الذين يعملون حاليا الى أعمارهم حينما ابتدأوا العمل فإنه يتضح ان نسب الأطفال العاملين ممن افادوا انهم بدأوا بعمر مبكر كانت اعلى من نسب الأطفال العاملين حاليا. فمثلا إن 0.8%من الأطفال العاملين هم بسن 7 سنوات بينما 2.8 % من الأطفال العاملين حاليا افادوا بأنهم بدأوا العمل بعمر 7 سنوات. والحقيقة أن هذه النقطة تحتاج الى تحليل معمق حيث من المنتظر ان تبين الدراسات دلالات أن الآباء اكثر ادراكا الآن حول سلبيات ارسال اطفالهم بعمر مبكر إلى العمل، ورفض المزارعين قبول الأطفال صغار العمر للعمل في مزارعهم.

الشكل (15) أدناه يوضح ان عمر الذكور العاملين بشكل عام كان اكبر من عمر الإناث العاملات، وأن الذكور ابتدؤوا العمل بسن أبكر من الإناث. وقد لوحظ أن نسبة الذكور العاملين كانت 70.1% (258)، وهي اعلى من مجموع عدد الإناث العاملات (١١٠ انثى) وبنسبة ٢٩,٩%، وكانت النتائج متسقة مع نتائج البحث النوعي حيث كان الآباء اكثر ترددا في ارسال بناتهم بعمر مبكر. ودعمت الاجتماعات هذه الملاحظات من خلال مقابلة وكلاء العمال الأردنيين ومجموعات النقاش المركزة. كما تم عقد مجموعات النقاش المركزة مع الأسر السورية في مُحافظة المَفرق ومجموعات النقاش المركزة مع صغار المزارعين الأردنيين شمال الغور، وكشفت بعض الأسر عن ترددها ازاء ارسال بناتها خارج المنزل بسن مبكرة، وفضلت تلك الاسر الانتظار حتى تكبر الإناث قبل ارسالهن للعمل خارج المنزل.

الشكل (15) أعمار الأطفال العاملين الحالي حسب النوع الاجتماعي

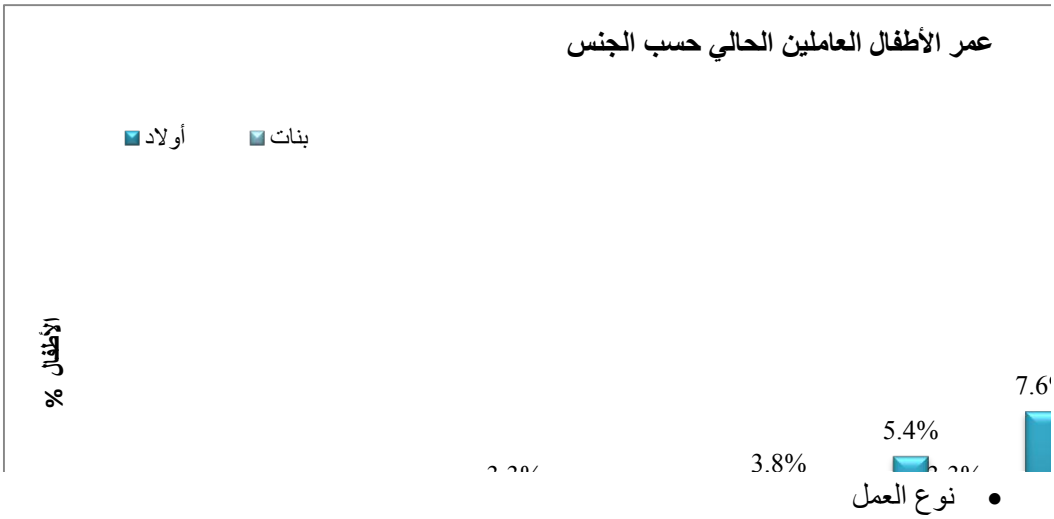

كما بحث التّقييم السّريع في نوع العمل وعدد ساعات العمل، وقد افاد 94% من الأطفال العاملين انهم يعملون في القطاع الزراعيّ، في حين افاد 4.8% منهم بأن يعملون في اعمال عامة ممكن ان تُعنى او لا تُعنى بالزراعة. وتبين بأن ذكرين سوريين وانثى واحدة عملوا في رعي الماشية. وفاقت نسب الأطفال العاملين في الزراعة في مُحافظة المَفرق نسب العاملين في وادي الأردن، بحيث بلغت الأولى 52% وبلغت الثانية 42%، وقد فاق عدد الأطفال السّوريين العاملين في الزراعة عدد الأطفال الأردنيين.

جدول (14) نوع العمل الذي يقوم به الأطفال حسب الجنسية والنوع الاجتماعي

مجال العمل	أردنيون		سوريون		إناث		ذكور		الأغوار		المفرق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مزارع	152	43%	178	51%	99	28%	231	66%	146	42%	184	52%	330	94%
راعي	0	0%	3	0.9%	1	0.3%	2	0.6%	0	0%	3	0.9%	3	0.9%
عمل عام/متعدد	6	2%	11	3%	4	1%	13	4%	17	5%	0	0.0%	17	4.8%
مساعد ميكانيكي	1	0.3%	0	0%	0	0%	1	0.3%	0	0.0 %	1	0.3%	1	0.3%
المجموع	159	45%	192	55%	104	29%	247	71%	163	47%	188	53%	351	100%

وتم التأكيد اثناء مجموعات النقاش المركزة مع مفتشي العمل وممثلي التجارة في وادي الأردن على ان القطاع الزراعيّ يمثل القطاع الرئيسي لعمل الأطفال من الإناث بالرغم من توقع وجود مخاطر قد تنجم عن وجود العمال الأجانب في هذا القطاع، وأضافت المجموعات ان عمل الأطفال يبدأ ما بين عمر ٨-١٤، وأنه لا يوجد فروق في صعوبة ساعات العمل اثناء موسم الحصاد بين الذكور والإناث. كما أفاد بعض الأطفال بأنهم يعملون بظروف شاقة ويتعرضون لحرارة الصيف الشديدة وبرد الشتاء القارص. تلى ذلك مخاطر اخرى تعنى بالمواصلات غير الآمنة، كما ذكر المشاركون في مجموعات النقاش المركزة أن الأطفال العاملون في المزارع يتعرضوا الى الامراض وخاصة عند العمل مع الحيوانات ولم يتم التحقق من هذه النقاط مع الجهات الصحية المعنية.

يبين الجدول (15) أدناه إجابات الأطفال حول من هو صاحب قرار إرسالهم للعمل ضمن الأسرة، حيث أجاب 29.8% منهم ان صاحب القرار هو الاب، واجاب 14.9% منهم بأنها الام، فيما اجاب٣٥,١% بأن القرار يكون مشتركا بين الاب وإلام. وذهب 19.6% من الأطفال العاملين بأن القرار ينبع منهم أنفسهم، منهم 12.7% أردنيون، و 6.9% سوريون. ومن الجدير بالملاحظة انه بالنسبة الى اتخاذ قرار العمل او عدم العمل من قبل الأطفال أنفسهم، فقد تبين أن الذكور كانوا اصحاب قرار اكثر من الإناث، وبنسبة ١٣,٨% و٥,٨% على التوالي.

جدول (15) صاحب قرار عمل الأطفال في الأسرة

صانع القرار فيما يتعلق بعمل الطفل	المجموع	الجنس		الجنسية	
		الاناث	الذكور	السوريون	الأردنيون
	العدد	النسبة المئوية			
الأب	108	8.6%	21.3%	19.3%	10.5%
الأم	54	6.1%	8.8%	8.3%	6.6%
الوالدين	127	9.4%	25.7%	19.3%	15.7%
قرار الأطفال العاملين انفسهم	71	5.8%	13.8%	6.9%	12.7%
قرار مشترك	2	0.0%	0.6%	0.0%	0.6%
مجموع	362	29.8%	70.2%	53.9%	46.1%

وأفاد اكثر من ثلث الأطفال السّوريين العاملين بما نسبته ٣٢,٣% ان أباءهم استلموا رواتبهم عنهم مقارنة بـ 16.6% من الأطفال الأردنيين العاملين. وتقاربت نسبة الأطفال من كلا الجنسيتين الذين قالوا بأن الأمهات

هن اللواتي استلمن رواتبهن. وتبين أن 21.5 % من الأطفال الأردنيين قد استلموا رواتبهم بأنفسهم مباشرة مقارنة بحوالي 11.3% فقط من الأطفال السّوريّين.

الشكل (16) من أفراد الأسرة الذي يستلم أجر الطّفل حسب النوع الاجتماعي والجنسية

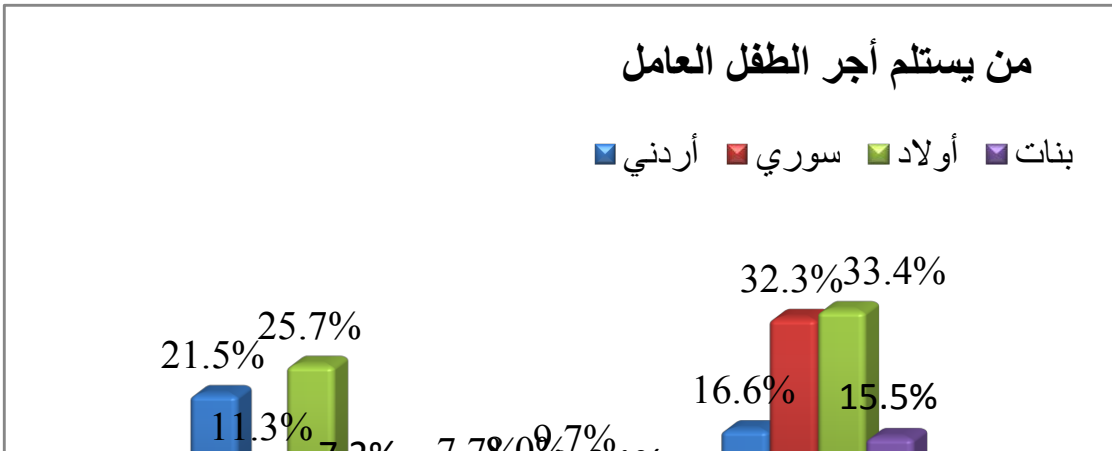

- ساعات عمل الأطفال

أفاد طفلان سوريان في مُحافظة المَفرق من ضمن فئة الأطفال العاملين انهما يعملان ٧٠ ساعة اسبوعيا، بينما وصلت أقصى ساعات عمل للأطفال الأردنيين الى٥٦ ساعة اسبوعيا. اما ادنى ساعات عمل فبلغت٣ ساعات فقط حسب ما قاله طفلان اردنيان وطفل سوري. وكانت اكبر النسب المئوية هي للأطفال الذين يعملون ٢٠ ساعة اسبوعيا والتي بلغت١٥,٩% ، ثم كانت نسبة١٤,٨% لأطفال يعملون ٣٠ ساعة اسبوعيا. ويوجز الشكل (16) والشكل (17) نسب ساعات عمل الأطفال العاملين اسبوعيا حسب الجنسية والمنطقة.

الشكل (17) نسبة ساعات عمل الأطفال أسبوعياً حسب الجنسية

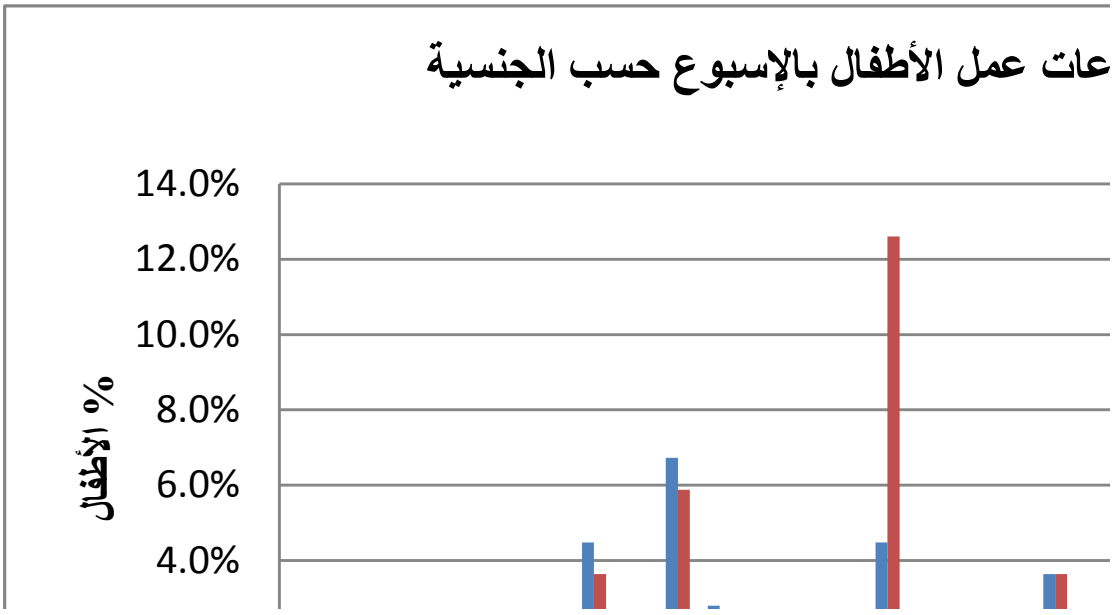

- نسبة رضا الأطفال عن عملهم

عبر حوالي 19.7% من والدي الأطفال العاملين عن موافقتهم او شعورهم بالرضا من عمل أولادهم مقارنة بـ 13.6% من الأطفال الذين ابدوا نفس الشعور. وذكر حوالي 30% من الآباء أنه لا خيار امامهم سوى ارسال اطفالهم للعمل، ووافق على ذلك 44.3% من الأطفال.

الشكل (18) نسبة الأباء والأطفال الذين عبروا عن رضائهم بالعمل حسب الجنسية

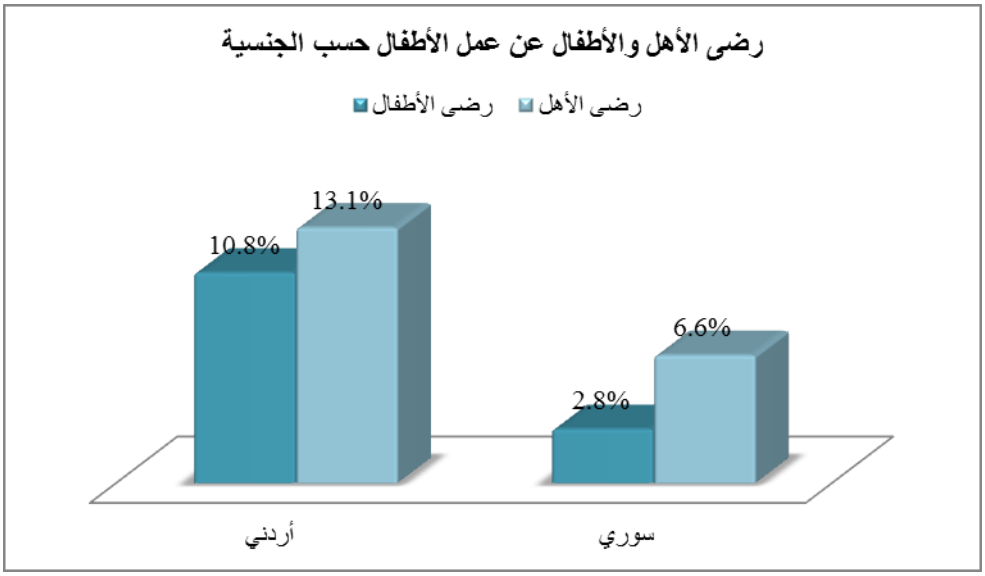

كما تبين أن حوالي 67% من الوالدين الذين لم يكونوا راضين عن أعمال اطفالهم انهم يؤمنون بان العمل يضر بصحة اطفالهم، وتتقارب هذه النسبة مع نسبة الأطفال الذين كانوا ضد العمل بسبب تأثيره على صحتهم وهي 65.3%، اما 18.2% من الأطفال فقد ذكروا انهم لايستطيعون الذهاب الى المدرسة بسبب العمل. وقال أب يعمل في وادي الأردن أنه ضد عمل طفله لأنه يحرمه من اللعب مع باقي الذكور في أوقات الفراغ.

- العوامل التي من الممكن ان تحد من عمل الأطفال

إن وجود دخل مناسب كان من أهم العوامل التي ذكرت لترك الأطفال العمل 37.8%، وكان ثاني اكثر العوامل تكرارا هو توفير المال من اجل تعليم الطفل وبنسبة 12.1%، وذكر اللاجئون السّوريون وخاصة في محافظة المفرق العودة الى سوريا كعامل لترك العمل بنسبة 6.3%. اما الجدول (16) فيلخص تلك الاسباب من حيث الجنسية والمنطقة.

جدول (16) العوامل التي قد تمنع عمل الأطفال حسب الجنسية والمنطقة

الأسباب	الأردنيون		السوريون		المفرق		الأغوار		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ما يكفي من المال للأسرة بما في ذلك تعليم الأطفال	83	24.8%	82	24.48%	154	45.97%	11	3.28%	165	49.25%
ما يكفي من الأراضي لزراعتها	4	1.2%	0	0.0%	3	0.90%	1	0.3%	4	1.19%
قرب المدرسة	6	1.8%	2	0.6%	4	1.19%	4	1.19%	8	2.39%
مدارس أفضل	7	2.1%	1	0.3%	4	1.19%	4	1.2%	8	2.39%
العودة الوطن / اللاجئين السوريين	0	0.0%	21	6.27%	21	6.27%	0	0	21	6.27%
مزيج من الأسباب	58	17.3%	71	21.19%	3	0.9%	126	37.61%	129	38.51%
المجموع	158	47.2%	177	52.8%	189	56.42%	146	43.58%	335	100%

أفاد المزارعون وأصحاب المزارع الصغيرة[٦٢] بعدم وجود نصوص قانونية صريحة تمنع عمل الأطفال او تمنعهم من ارسال اطفالهم للعمل في المزارع، كما لا يوجد قانون يمنعهم من طلب مساعدة ابنائهم في المزارع، اذ ان التشريع يركز اكثر على مخالفات رب العمل. كما اظهر جميع المشاركين عدم درايتهم بقانون العمل الأردني وخاصة فيما يتعلق بعمل الأطفال. وقد دار نقاش حاد بين بعض المشاركين حول حق الاب في اشراك ابنائه في العمل معه في المزرعة او حتى في مزارع اخرى، وحق اشراك بناته ايضا في العمل في المزرعة، ورأى البعض بان عمل الطفل في سن مبكرة يعلمه المسؤولية وحسن اخلاقيات العمل، ودعم بعض الموظفين في منطقة وادي الأردن الجنوبي وجهة النظر هذه اثناء المقابلات..

ومن جهة اخرى، قال بعض المشاركين خلال مجموعات النقاش المركزة[٦٣] ان الطفل الذي يعمل يستعمل عادة وسائل نقل غير آمنة مثل التنقل في الشاحنات الصغيرة (بيك اب) مما ادى إلى تعرض بعض الأطفال إلى اصابات جراء الحوادث. وأفاد المشاركون ضمن مجموعات النقاش المركزة[٦٤] ان أطفالهم يواجهون مخاطرمن وقوع الاشجار واللدغ من قبل العقارب والأفاعي. إلى جانب أخطار التعرض الى قرص الحشرات اثناء موسم الحصاد خلال عمل الأطفال في الحقول والمزارع. كما أفاد المشاركون بأنه في حال تعرض الطفل الى اصابة فإنه يؤخذ الى اقرب مستوصف او مركز صحي حكومي او إنه يتم استخدام الطب التقليدي او

[٦٢] عقدت مناقشات مجموعة التركيز في بني كنانة (اربد، شمال وادي الأردن) مع المزارعين وأصحاب المزارع الصغيرة
[٦٣] وزارة العمل – مديرية غور الصافي.
[٦٤] مع المزارعين وأصحاب المزارع الصغيرة في شمال وادي الأردن

الشعبي لمعالجته. ولم يتم التاكد من هذه المعلومات من خلال دراسة خاصه مع المراكز الطبيه أو المستشفيات ويجب عمل بحث معمق حول الأخطار والإصابات التي قد يتعرض لها الأطفال خلال العمل.

٧,١٠ الصحة وسلامة الأطفال

- مخاطر صحية

تحقق التّقييم السّريع من حجم المخاطر الصحية والإصابات التي يمكن ان يتعرض لها الطّفل جراء العمل، فتم الطلب من الأطفال ترتيب المخاطر الصحية التي تعرضوا لها عن طريق ترقيمها من (١-٣) للتعبير عن درجاتها (متدني، متوسط، مرتفع) حيث اجاب نصف الأطفال تقريبا بنسبة 46% بأنهم يصنفون المخاطر الصحية التي قد يتعرضون لها كمخاطر متوسطة، وصنفها٣١% منهم على أنها مخاطر مرتفعة.

الشكل (19) المخاطر الصحية حسب الجنسية والجنس كما يراها الأطفال العاملون

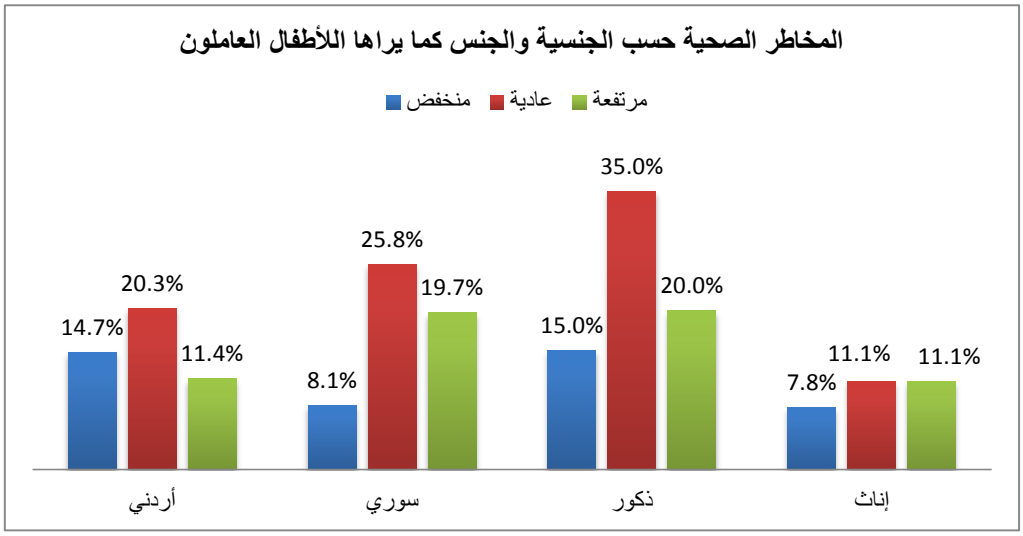

كانت المخاوف من المخاطر الصحية مرتفعة بين الأطفال السّوريين (١٩,٧%) مقارنة مع ما كان عليه الأطفال الأردنيون (١١,٤%)، وكانت تلك المخاوف مرتفعة أيضاً في منطقة وادي الأردن (١٨,٣%) مقارنة بمُحافظة المَفرق (١٢,٨%).

واجه الأطفال مستويات مختلفة من التعب و/او الإرهاق، اضافة الى المخاطر الصحية التي ذكرت، اذ أفاد اكثر من نصف الأطفال العاملين بنسة ٥٥,٢% انهم كانوا مرهقين بشدة كنتيجة للعمل وأفاد ٥% فقط بان العمل لم يؤثر عليهم.

الشكل (20) مدى العمل الذي يرهق الطّفل

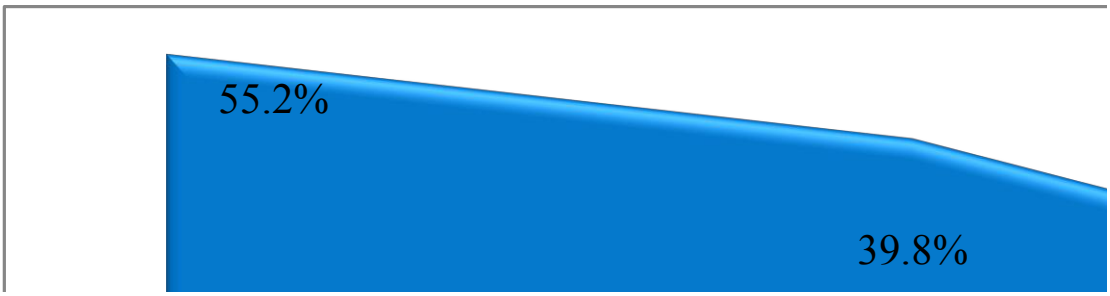

يلخص الجدول (17) منظور الأطفال لمستوى الارهاق بين العاملين منهم، ممن استجابوا للدراسة حسب الجنسية والمنطقة، ويوضح الجدول ادناه ان درجة الارهاق كانت مرتفعة بين الأردنيين (٧٧ من أصل ١٦٧) أي بنسبة ٤٦%، مقارنة بنسبة ٣٤% بين السوريين، وسجلت مُحافظة المَفرق مستويات أعلى من وادي الأردن في هذا المجال ٦١% مقارنة بـ ٢٣%.

جدول (17) مستوى الارهاق للأطفال الناتج عن العمل بناءاً على إفادات الأطفال

مستوى الإرهاق	%من المجموع في الأغوار	الأغوار		%من المجموع في المفرق	المفرق		%من مجموع السوريون	السوريون		%من مجموع الأردنيون	الأردنيون	
		العدد	%		العدد	%		العدد	%		العدد	%
عالي	48%	83	23%	61%	115	32%	63%	121	34%	46%	77	21 %
متوسط	44%	76	21%	36%	67	19%	31%	60	17%	50%	83	23 %
لا يؤثر	8%	13	4%	3%	5	1%	6%	11	3%	4%	7	2%
المجموع	**100%**	**172**	**48 %**	**100%**	**187**	**52 %**	**100 %**	**192**	**54 %**	**100%**	**167**	**46 %**

بحث التحقيق في العلاقة بين مستوى الارهاق حسب إفادات الأطفال وعدد ساعات العمل الاسبوعية، فتبين ان ربع الأطفال وبنسبة ٢٤,٢% افادوا بانهم مرهقون بشدة وأنهم يعملون بين ٢٠-٣٠ ساعة اسبوعيا. اما الأطفال الذين افادوا عدم تأثير العمل عليهم وأنه لا يرهقهم فانقسموا الى ثلاث فئات من ناحية ساعات العمل: 3.1% منهم يعملون ما بين ٣-١٩ ساعة اسبوعياً، و٠,٩% يعملون بين ٢٠-٣ ساعة اسبوعيا، و١,١% يعملون بين ٣٣-٧٠ ساعة اسبوعيا.

الشكل (21) نسبة ساعات عمل الأطفال العاملين أسبوعياً حسب درجة الارهاق

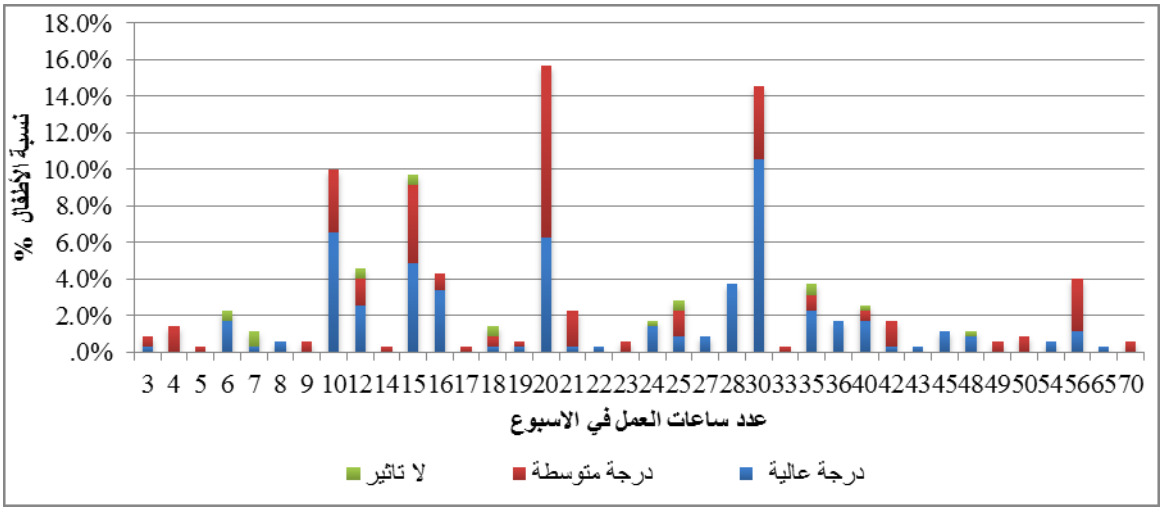

- الأمان

ذكر 22.3% من الأطفال العاملين (من أصل 368 طفلاً) أنهم أصيبوا أثناء العمل، منهم ١٨% من الذكور و٤,٢% من الإناث، كما ازدادت الاصابات في مُحافظة المَفرق عنها في وادي الأردن، فكانت نسبتها ١٣,٥%

في المفرق مقارنة بـ ٨,٧% في وادي الأردن، وكانت الاصابات بين السّوريين أكثر بالمقارنة مع الأردنيين بحسب افاداتهم. كما لم تحتج 38.1% من تلك الاصابات الى رعاية صحية فورية، وأن 36.9% منها احتاجت الى رعاية طبية بدون مبيت، وأفاد ٤,٨% من هؤلاء الأطفال بأنهم غير قادرين على العمل بشكل دائم بسبب الاصابات. ولم يتم التحقق من صحة ذلك بالرجوع الى مصادر طبية في مناطق عمل الأطفال ويجب أجراء بحث مختص لذلك.

تضم الاصابات التي ذكرها الأطفال العاملون إصابات في العيون والآذان وأمراض جلدية ومشاكل في التنفس وتعب وإصابات اخرى. ويبين االشكل (22) تفاصيل عن نسبة الأطفال الذين أجابوا بأنهم تعرضوا الاصابات خلال العمل ونسبتهم ٢٢,٣% من مجمل الإجابات التي سجلت مفصلة حسب الجنسية والمنطقة.

الشكل (٢٢) نسبة الأطفال الذين أجابو بأنهم تعرضوا لإصابات في العمل مفصلة حسب الجنسية والمنطقة*

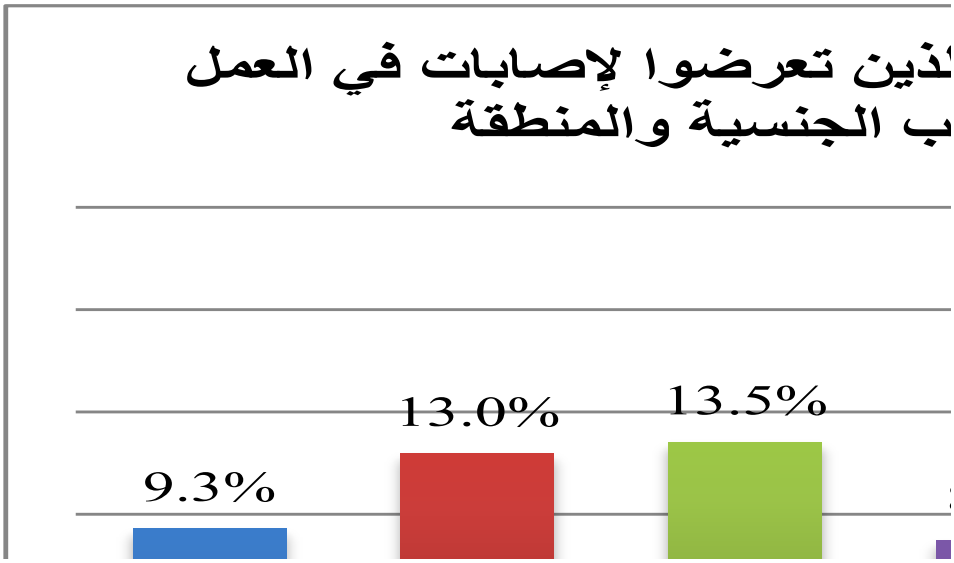

* من مجمل عدد الأطفال العاملين، فقط ٢٢,٣% أجابوا بأنهم تعرضوا لإصابات في العمل، وشكل (٢٢) يوضح تفاصيل عن هذه النسبة من حيث الجنسية والمنطقة.

اظهرت الدراسة أنه وبالإضافة الى الارهاق والإصابات التي تعرض لها الأطفال العاملون فقد وجدت انواع اخرى من المخاطروقد تم التطرق اليها في البحث ولكنها تحتاج لبحث معمق. كانت نصف المخاطر (49.4%) التي ذكرها الأطفال مكونة من مزيج من تلك المخاطر التي ذكرت في وتضمنت التعرض للغبار وللحبيبات الصغيرة الموجودة في الغبار ومخاطر متعلقة بالمبيدات الحشرية بنسبة ٢٣%، وذكرت نسبة بسيطة من الإناث ٠,٩% انهن يتعرض لخطر العمل الليلي.

- معاملة رب العمل

وصف 92.7% من مجموع الأطفال العاملين معاملة رب العمل لهم، وقد تباينت تلك الأوصاف على النحو التالي: 17.2% منهم وصفوها بأنها قاسية، و٢٨,٩% وصفوها بأنها جيدة جدا، وأكثر من نصفهم وصفوها بأنها معاملة عادية. وانقسم الأطفال الذي افادوا بتعرضهم لمعاملة قاسية الى نصفين متساويين تقريباً من الجنسيتين الأردنية والسورية، فكانت نسبة الأطفال الأردنيين ٨,٩%، ونسبة الأطفال السوريين ٨,٣%.

الشكل (23) نسبة الأطفال العاملين حسب طريقة معاملة ارباب العمل لهم

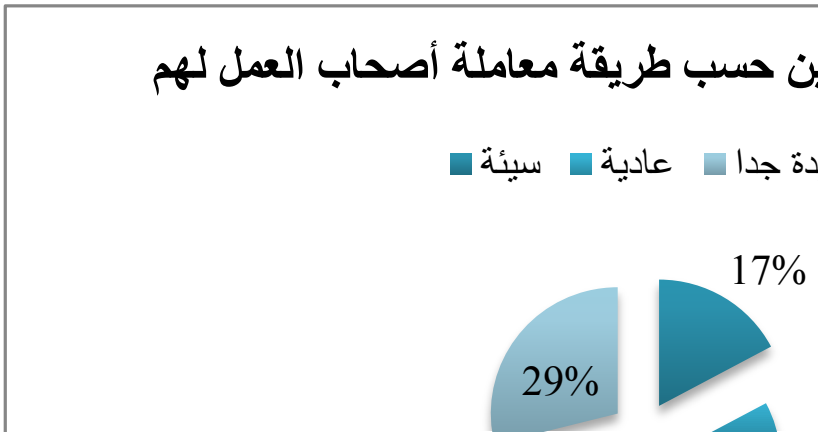

تفاوتت إجابات المشاركين في المقابلات ومجموعات النقاش المركزة بالنسبة لوصف طريقة معاملة المزارعين للأطفال العاملين في مزارعهم، حيث أفاد كبار المزارعين المعروفين لديهم وجود نظم لحماية الأطفال العاملين عن طريق عدم اعطاء الأطفال أعمالاً مماثلة لأعمال البالغين، وأفادوا بأنهم يضطرون الى توظيف الأطفال كجزء من شروط عمال المياومة من قبل وكلاء العمال حتى لا يمتنعوا عن رفدهم بالعمال لمزارعهم. وأكد ذلك اثنان من وكلاء العمال (رجل اردني واحد وامرأة سورية واحدة،) علماً أن كلا الوكيلان يتعاملان مع معدل 400 عامل يوميا ربعهم من الأطفال. كما ذكر مفتشو العمل اثناء مجموعات النقاش المركزة ان الأطفال لا يُعاملون دائما بشكل جيد خاصة في المزارع الصغيرة، وقالوا ان المزارع لا يلعب دورا فعالا في تخفيض او الحد من تخفيض عمل الأطفال بالرغم من أهمية دورهم. وأظهر المزارعون الكبار اهتماماً كبيراً بالعمل مع وزارتي العمل والزراعة لتخفيض عمل الأطفال، وأفادوا ان هذه الظاهرة تزداد بوجود اللاجئين السّوريين العاملين في القطاع الزراعيّ والتي تؤثر على انماط العمل والمعيشة.

٨,١٠. الخدمات الصحية

لم يكن ضمن العينة التي تمت دراستها في مُحافظة المَفرق ووادي الأردن أية تغطية أو تأمين للرعاية الصحية، حيث افاد حوالي ثلثي الآباء (٦٧,١%) بانهم يتلقون الرعاية الصحية، منهم 21.7% سّوريون، وقد تساوت النسب حول ذلك في مُحافظة المَفرق ووادي الأردن، فكانت ٣٢,٤% و٣٤,٨% على التوالي.

كما أشير الى أنه تمت الاستفادة من خدمات هيئات مختلفة مثل مراكز ومستشفيات حكومية وخاصة ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية مثل المُفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين وغيرها، ويلخص الجدول التالي الخدمات التي توفرها تلك الهيئات حسب الجنسية والمنطقة.

جدول (18) الخدمات الصحية المقدمة للأسر حسب الجنسية

الإستفادة من الخدمات الصحية	السوريون	الأردنيون	%	المجموع
يستفيد (نعم)	21.7%	45.4%	67.1%	139
لا يستفيد	28%	4.8%	32.9%	68
المجموع	**49.8%**	**50.2%**	**100%**	**207**

جدول (19) الخدمات الصحية التي تستلمها الأسر حسب الجنسية والمنطقة

مصدر الحصول على الخدمات الصحية	الأردنيون		السوريون		المفرق		الأغوار		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المراكز الصحية الحكومية / المستشفيات	88	61.6%	23	16.1%	51	35.7%	60	42%	111	77.6%
المستشفيات والمراكز الخاصة	1	0.7%	1	0.7%	2	1.4%	0	0%	2	1.4%
المنظمات غير الحكومية	2	1.4%	7	4.9%	4	2.8%	5	3.5%	9	6.3%
المنظمات الدولية	3	2.1%	18	12.6%	11	7.7%	10	7 %	21	14.7%
المجموع	**94**	**66%**	**49**	**34%**	**68**	**48%**	**75**	**53%**	**143**	**100%**

يبين الجدول اعلاه حصول 49 اسرة سورية فقط (أي ما يساوي 44%) على خدمات صحية من الجهات المذكورة اعلاه. ومن بين 103 اجابات من قبل السّوريين افاد 56% منهم انهم مغطون بخدمات صحية، كما دعمت اجابات اطفال سّوريين هذا من ناحية نوع الاصابات، اذ كان قد توجب على 73.7% من الأسر دفع بدل نفقات طبية من اجل معالجة اصابات ابنائهم. وهذه النقطة تحتاج الى تحقيق عميق.

١١. التوصيات

هناك حاجة لاتباع نهج متكامل من اجل تحقيق اثر عميق وأكثر فعالية للقضاء على عمل الأطفال في الأردن، وتزداد هذه الاهمية بوجود تعقيدات وتحديات جديدة على الساحة بوجود الأطفال السوريين اللاجئين.

أهم التوصيات:

I. مستوى السياسات:

في ضوء الضغوطات الكبيرة على موارد وطاقات الحكومة الأردنية تكمن الحاجة لضمان استمرار الالتزام الحكومي القوي لحماية الأطفال من عمل الأطفال، علما بأن هنالك إنجازات مهمة تتمثل بإقرار النهج المتكامل من قبل الحكومة الأردنية للحد من عمل الأطفال تحت مظلة "الاطار الوطني لعمل الأطفال".

وتوصي الدراسة باتخاذ حكومة الأردن إجراءات إضافية من أجل حماية الأطفال، والتخلص من عمل الأطفال، وخاصة عن طريق مأسسة برامج شاملة وخطة عمل من أجل تنفيذها، تماشيا مع الاطار الوطني، وضمن معايير زمنية واضحة للانجاز، والتأكيد على الادوار والمسئوليات المختلفة لجميع الشركاء، وكما وردت في الاطار الوطني. كما يجب دعم وزارة العمل لتأخذ دورا قياديا لتنفيذ هذا البرنامج من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة ووزارات التنمية الاجتماعية والصحة والزراعة وغيرها من المؤسسات الحكومية الاخرى. اضافة الى أهمية الجهود المجتمعية والشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ونقابات العمال والبلديات وقادة المجتمعات المحلية.

II. التشريعات والإجراءات المؤسسية:

بالرغم من تعامل التشريعات الأردنية مع عمل الأطفال إلا إن الحاجة تكمن في مزيد من التشريعات وسن أنظمة جديده تؤمن الحماية للأطفال العاملين في القطاع الزراعيّ، كما يجب النظر بسن تشريعات تتناول مسؤولية الآباء والأهل في حماية اطفالهم من الاستغلال بما في ذلك عمل الأطفال بأعمار مبكرة، ومساءلة الآباء (قدر الإمكان) من أجل حماية اطفالهم. ومن التوصيات في هذا المجال أيضاً: تعديل النظام رقم 4 ليشمل الأطفال العاملين في القطاع الزراعيّ لتأكيد حصولهم على الحماية القانونية المناسبة.

وعلى المستوى المؤسسي، فإن وزارة العمل تحمل أعباء ضخمة بسبب زيادة المسؤوليات والتعقيدات المتعلقة بعمل الأطفال في الأردن، وخاصة في ضوء وجود عدد ضخم من الاطفال العاملين من اللاّجئين السّوريين. وتوصي الدراسة بأهمية تقديم الدعم الإضافي الى وزارة العمل عن طريق زيادة عدد مفتشي العمل لتمكين الوزارة من تطبيق بنود القانون وإنفاذه بفعالية اكبر، وتأسيس سلسلة من الاجراءات وأنظمة التشغيل المعيارية الواضحة والمبنية على الاطار الوطني لتأكيد سُرعة تدفق المعلومات وكفاءة الأنظمة الفاعلة للحد من عمل الأطفال.

III. التعليم:

ان التعليم النوعي والمبكر هو من حق كل طفل، وتقع مسؤولية تأكيد هذا الحق الاساسي وتحقيقه على عاتق كل من الأسرة والحكومة والمجتمع بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وتلعب وزارة التربية والتعليم دورا هاما وأساسيا في تكوين شخصية الطّفل وإكسابه المهارات والقيم الاخلاقية .ولذا، يجب دعم جهود

الوزارة لإعادة دمج الأطفال العاملين في المدارس. كما تدل احصاءات وزارة التربية والتعليم على أن نسبة تسرب الطلبة تساوي ٠,٣١% في الأردن، اي أن حوالي ٥-٦ ألاف طفل يتركون الدراسة سنويا. وتوصي الدراسة بأهمية إجراء دراسات إضافية للبحث في ديناميكية العلاقة بين "عدم الذهاب الى المدرسة" و"الغياب المتكرر عن الحصص الدراسية" من جهة و"التسرب" من جهة اخرى، من منطلق عمل الأطفال. كما أن هناك حاجة للعمل على تعريف وزارة التربية والتعليم للتسرب، إذ من شأن ذلك تمكين الوزارة من تتبع تقدم الطلبة ومن ثم إيلاء الأطفال الأكثر عرضة للتسرب أو من يتدنى اداؤهم الاكاديمي بسبب غيابهم المتكرر عن مقاعد الدراسة وبشكل منتظم الاهتمام اللازم. كما يجب بذل جهد كبير في اعادة دمج الأطفال العاملين في المدارس ودعم وزارة التربية والتعليم في مراجعة النظم والقوانين المعنية بهذه القضية، ومن ثم النظر في ربط برنامج اعادة دمج الأطفال بالمدارس بالمراكز الفنية والتدريب المهني.

ويوجد لدى المُفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) واليونيسيف برنامج ريادي تطبقه لإعادة 1700 طفل الى مدارسهم عوضا عن عمالتهم، وسحبهم من أسواق العمل عن طريق توفير النقد اللازم لأسر الطلبة المتسربين وإعادتهم إلى المدارس. ويجب إيلاء الدروس المُستفادة والقيم الاهتمام اللازم، والاستفادة من قصص نجاح برامج المُفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف الريادية والمطبقة من اجل المساعدة لإعادة الأطفال إلى مدارسهم.

IV. البرامج الفعالة التي تعمل مع الأسرة كوحدة واحدة:

توصي الدراسة بإهمية التركيز على البحث عن جذور مشكلة عمل الأطفال للعمل على معالجة أسبابها من خلال العمل مع الاسر وتوفير الدعم المجتمعي لها لتحسين نوعية حياتها ومعيشتها وخصوصاً أسر الأطفال العاملين. ومن التوصيات الأخرى للدراسة في هذا لمجال: دعم القطاع الخاص لتطوير وتطبيق برامج ابداعية لتامين الدخل للأسر التي هي بأمس الحاجة للدخل من اجل تمكين اعادة دمج الأطفال في المدارس. كما ان ما يجب الانتباه إليه أن التركيز على مستوى التشريعات وعقوبات أرباب العمل فقط لن يأتي بالأثر المطلوب من اجل أسر الأطفال العاملين، اذ ان ذلك من ممكن ان يؤدي الى ارسال الأسر اطفالهم لعمل غير المنظم وظروف عمل غير رسمية مما يفاقم المخاطر على الأطفال العاملين.

كما توصي الدراسة بأهمية بناء ونشر التوعية بين آولياء الأطفال العاملين حول اهمية تعليم الأطفال والآثار السلبية التي تنجم عن عمل الأطفال وتأثيرها عليهم وخاصة المتسربين من المدارس.

الظروف الخاصة بأسر اللآجئين السورية: ان التحديات والصدمات التي عاناها الأطفال السّوريون من جراء الحرب والعنف والنزوح من سوريا وخسارة أسرهم وأصدقائهم وقسوة العيش في بيئة جديدة غير مألوفة لهم تزيد من المخاطر والتحديات التي يتعرض لها الأطفال مما يؤثر على صحتهم العقلية والصحية. وتزيد الظروف الاقتصادية القاسية من صعوبة الامور والمعاناة من جراء المسؤوليات الاضافية التي وُضعت على عاتقهم لتامين متطلبات العيش الرئيسة لأسرهم، وحرمانهم من الحياة الطبيعية؛ ولذا تشمل التوصيات تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية للأطفال السّوريين العاملين ومن ضمنها: العودة الى المدارس لمن يحتاج الى ذلك، على ان تُدعم هذه الخدمات بمسوح تقييمية مناسبة للأطفال والخدمات المقدمة والمتابعة.

V. البحث المبني على البراهين:

توصي الدراسة بإهمية القيام بدراسة شاملة حول عمل الأطفال في الأردن لتقييم طبيعتها وأسبابها والتعرف على أنماطها وتوزيعها وديناميكيتها، ومن ثم القاء الضوء على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين وأسرهم وصحتهم وأمنهم وتعليمهم. وقد شمل هذا البحث التحقيق في انماط عمل الأطفال المختلفة

باعتماد مناطق وقطاعات مختلفة في حال وجود "أسوء حالات" من عمل الأطفال في الأردن والتعرف على ديناميكيتها وطرق ايقافها.

VI. زيادة الوعي وبناء اجماع حول أهمية القضاء على عمل الطفال مع التأكيد على الدورالمحوري للاعلام:

تركز التوصيات على أهمية البدء ببناء ونشر التوعية من اجل الوصول الى إجماع ضد عمل الأطفال وإنفاذ العقوبات التي نصت عليها التشريعات والقوانين، وتنفيذ البرامج الخاصة ببناء الوعي على المستويين الوطني والمحلي، ويتصمن ذلك بناء ورفع قدرات جميع الشركاء في توثيق حالات عمل الأطفال وإشراك المجتمعات المحلية وزيادة الوعي حول أهمية دورها في الحد من عمل الأطفال. كما يجب وضع برامج للتوعية من أجل إرساء فهم صحيح لماهية عمل الأطفال ولآثارها السلبية على الأطفال انفسهم وعلى مستقبلهم (مَرجع رقم٧٤).
كما يجب إشراك الاعلام بشكل فعال بما في ذلك الاعلام الاجتماعي لدعم المناقشات وتشجيع مشاركة المجتمع المدني كشريك أساسي احماية الأطفال.

VII. بناء الشراكات واسس المسائلة لجميع الشركاء:

توصي الدراسة ببناء اسس المسائلة لجميع الشركاء من أجل تنفيذ الاطار الوطني لعمل الأطفال والذي يوصي بتطبيق البرامج ذات الشراكات المتينة مع الشركاء الرئيسيين بما فيهم القطاع الخاص ونقابات التجارة والبلديات والمنظمات غير الحكومية المحلية بما يخص عمل الأطفال.

Reference Documents

1. *Comprehensive Outreach Assessment on Education Needs of Syrians in Ghor and Irbid (Feb. 18-March 20).* Implemented by Save the Children Jordan (SCJ), Reported by UNICEF Education Section & Save the Children Jordan - 2013.
2. *"Country Assessment Jordan",* United Nations - 2011.
3. *"Rapid Assessment of The Worst Form of Child Labor in Jordan"* - Survey Center of Strategic Studies - University of Jordan – Ibrahim Saif (PhD) Jordan - 2006.
4. *"Evaluation of The ILO's Decent Work Country Programme and Strategies in Jordan 2008 -2012".* Prepared by Lamia Al Zoubi - 2013.
5. *"National Framework for Combating Child Labor"* – Jordan - 2011 (NFW Translation).
6. *"Baseline Assessment of Community Identified Vulnerabilities among Syrian Refugees Living in Amman"*, Care Jordan - 2012.
7. *"Childhood under Fire – The Impact of two years of Conflict in Syria"* - Save the Children Foundation - 2013.
8. *"Education Rapid Needs Assessment for displaces Syrian Children in Schools, Community and Safe Spaces"*, UNICEF Lebanon Country Offices & Save the Children – July 2012.
9. *"Syria: A Regional Crisis"*, the IRC Commission on Syria Refugees - 2013.
10. *"Syrian Needs Assessment in Jordan"*, JRS - 2012.
11. *"Factors Affecting the Educational Situation of Syria Refugees in Jordan"*, Questscope - 2013.

12. Mission Report – *"An NGO Perspective on the Response to the Syrian Crisis"*, InterAction & ICVA - 2013.
13. *"Comprehensive Assessment on Syrian Refugees Residing in the Community in Northern Jordan"*. Conducted in Partnership with The Jordanian Women's Unionand Supported by Swiss Agency for Development and Corporation (SDC) - 2012.
14. *"National Study on Worst Forms of Child Labour in Syria"*, ILO, UNICEF, Ministry of Social Affairs and Labour, and National Programme on the Elimination of Child Labour – March 2012.
15. *"Global Child Labour Trends 2008 to 2012"*, ILO/IPEC, Yacouba Diablo, Alex Etienne and Farhad Mehran - 2013.
16. *"Manual on Child Labor Rapid Assessment Methodology"*, International Labor Office, Geneva and UNICEF – 2005.
17. *"Jordan Country Study of Disadvantaged Children"*. The National Council for Family Affairs with support from the World Bank – Amman, May 2004.

قائمة مصادر ومراجع عن عمالة الاطفال في الاردن (مراجع باللغة العربية)

١. *"الاطفال العاملون في المملكة الاردنية الهاشمية – نتائج مسح عمالة الاطفال ٢٠٠٧ "*، ملتم ديأوغلو – المديرية الاقتصادية - جامعة الشرق الاوسط الفنية - أنقرة - تركيا ٢٠٠٩.
٢. *"دليل منهجية التقييم السريع لعمل الاطفال"* – برنامج المعلومات الاحصائية والرصد بشأن عمل الاطفال (SIMPCO) البرنامج الدولي للقضاء على عمل الاطفال (IPEC) مكتب العمل الدولي (جنيف) اليونيسيف.
٣. *"الكتاب الاحصائي السنوي الاردني ٢٠١٢"*، دائرة الاحصاءات العامة.
٤. السكان حسب المحافظة وحسب اللواء وحسب التجمعات وحسب الجنس لنهاية ٢٠٠٩ - مديرية الاحصاءات السكانية والاجتماعية – قسم الاحصاءات السكانية.
٥. *"دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الاطفال في الاردن"*، وزارة العمل والصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية، مركز الدعم الاجتماعي - ٢٠١٠.
٦. *"الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الاطفال"*، المملكة الاردنية الهاشمية، حزيران - ٢٠٠٦.
٧. *"دراسة حول عمل الاطفال في التشريع الاردني"* - إعداد حمادة ابو نجمة و رحاب القدومي.
٨. *"البرنامج التنموي للأعوام الثلاثة (٢٠١٢ - ٢٠١٤) لمنطقة الاغوار الاردنية"*، دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي - وزارة التخطيط والتعاون الدولي.